

الانقلاب العسكري في اوغندا عام 1971

م.م. عدي حسن داخل
أ.د. مؤيد شاكر كاظم
كلية الاداب - جامعة ذي قار - العراق

المخلص

حكمت بريطانيا أوغندا، بوصفها محمية بريطانية، باسم محمية أوغندا، نحو سبعين عاماً، حتى نالت استقلالها، في التاسع من تشرين الأول عام 1962، وصار ميلتون أوبوتي رئيساً للوزراء ، وفي تشرين الأول عام 1963، انتُخب إدوارد موتيزا الثاني رئيساً للبلاد، إلا أنه طرد، على أثر خلافات خطيرة بينه وبين أوبوتي، الذي أعلن دستوراً جديداً للبلاد ، وفي عام 1971، أطاح الجيش أوبوتي، وأقام حكومة عسكرية، ترأسها اللواء عيدي أمين دادا، قائد الجيش، آنذاك، تميز عهد عيدي أمين، الذي يُعدُّ مسؤولاً عن قتل نحو ثلاثمائة ألف شخص من معارضيه، بالدكتاتورية، واستمر في الحكم من عام 1971 إلى 1979، حين أطاحته قوات المعارضة، بمساعدة القوات التنزانية ، وفي هذا البحث تناولنا الموقف البريطاني من هذا الانقلاب في المبحث الأول ، أما المبحث الثاني تطرقنا الى مرحلة الوفاق البريطاني – الاوغندي (كانون الثاني 1971 –نهاية تموز 1972) ، وفي المبحث الثالث القينا الضوء على التوتر في العلاقات الاوغندية البريطانية (آب 1972 - 1979) ، تلته خاتمة بينا فيها خلاصة بحثنا هذا .

الكلمات المفتاحية: الانقلاب العسكري، اوغندا، انقلاب عام 1971.

The Military Coup in Uganda in 1971

Assist. Lect. Uday Hassan Dakhil

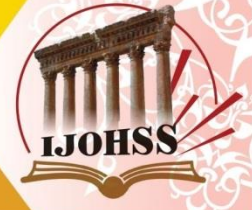
Prof. Dr. Moayad Shaker Kadhim

College of Arts - Dhi Qar University - Iraq

ABSTRACT

Britain ruled Uganda as a British protectorate, in the name of the Protectorate of Uganda, for about seventy years, until it gained independence, on the ninth of October 1962, and Milton Obote became prime minister, and in October 1963, Edward Mutisa II was elected president, but he was expelled. After serious disagreements between him and Obote, who announced a new constitution for the country, and in 1971, the army overthrew Obote, and established a military government, headed by Major General Idi Amin Dada, the commander of the army, at the time, that distinguished Idi Amin's era, who is responsible for killing about three hundred One thousand of his opponents, with dictatorship, and he continued to rule from 1971 to 1979, when opposition forces overthrew him, with the help of the Tanzanian forces, and in this research we dealt with the British position on this coup in the first topic, while the second topic dealt with the stage of the British-Ugandan accord (Canon The second, 1971 - the end of July 1972), and in the third topic we shed light on the tension in British-Ugandan relations (August 1972-1979), followed by a conclusion in which we presented the summary of this research.

Keywords: Military coup, Uganda, coup of 1971.



المبحث الاول : الانقلاب العسكري في اوغندا عام 1971 وموقف بريطانيا منه .

بدأ نفوذ الجيش في اوغندا وقوته بقيادة الجنرال عيدي امين بيدو واضحا على الساحة السياسية الاوغندية ، الامر الذي دفع بابوتي لتغيير هذه القوة لصالحه فعمل على تجنيد ابناء عمومته من قبيلة اللانكي وحلفائهم الاشولي ، والعمل على ترقيتهم ليمسكوا مفاصل الجيش ، لاسيما وان عيدي امين كان يعتمد على النوباويين وابناء عمومته من الكاكرا في السيطرة على الجيش تحسبا للمواجهة المباشرة مع ابوتي. (1)

كانت هناك وحدات شبة عسكرية الى جانب الوحدات العسكرية شكلها النظام الاوغندي ، وكانت تتالف من وحدتين هما وحدة القوات الخاصة ووحدة الخدمات العامة ، وحصلت الوحدة الثانية على تدريب خاص ومن مهامها الرئيسية هي التجسس الداخلي على الجيش نفسه ، وكان اغلب عناصر هذه الوحدة من اقارب ابوتي ، من قبيلة اللانكي ، وبدأ الصراع بين ابوتي وامين حال السيطرة على الجيش منذ عام 1966 ، وفي عام 1970 استغل ابوتي سفر امين للمشاركة في تشييع جنازة الرئيس المصري جمال عبد الناصر ، فاجرى تغييرات في قيادات الجيش وهيكلته ، في محاولة منه لابعاد الضباط المواليين لامين من المراكز المهمة. (2)

لم تقلح محاولات ابوتي للسيطرة على الجيش والحد من نفوذ امين ، الذي قاد الانقلاب العسكري ضد ابوتي اثناء مشاركة ابوتي في مؤتمر سنغافورة يوم 25 كانون الثاني 1971 ، كان تبرير عيدي امين لانقلابه على السلطة هو ان ابوتي اساء استخدام السلطة واستغلها للنافع الخاص له ولافراد قبيلته ، وانتشار الفساد في الحكومة الذي سبب الركود الاقتصادي للبلد. (3)

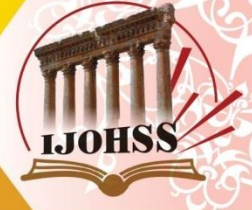
واذا ما حددنا الاسباب الرئيسية من وراء هذا الانقلاب فيه :

- ان الدوافع الحقيقية التي دفعت بعيدي امين للانقلاب هي سياسة ابوتي ازاء البوكندا منذ عام 1966 في محاولة منه لاحكام دور هذه القبيلة وملكها في الساحة السياسية الاوغندية ، فاعلن ابوتي حالة الطوارئ لاول مرة في العام نفسه ، وكان مخطئا في اعتقاده بان مثل هذه الاجراءات سوف تضعف العلاقة بين افراد قبيلة البوكندا وملكهم الكاباكا ، وان نفي ملكهم زاد من قوة العلاقة بينهم وجعله رمزا قوميا لهم ، فضلا عن ان ابوتي وفي محاولة منه لاحكام السيطرة على الباكندا فانه جعلهم تحت حالة دائمة من الطوارئ ، الامر الذي ادى الى تدهور العلاقات المدنية والعسكرية في مملكة البوكندا ، بسبب الطريقة القاسية التي تم بها فرض حالة الطوارئ (4)، لذا كانت البوكندا وغيرها من الممالك التقليدية التي اغاها ابوتي من المرشحين بانقلاب عيدي امين ضد ابوتي. (5)

- عندما تسلم ابوتي السلطة انتهج سياسة خنق المعارضة منذ البداية ، فقام بحظر جميع الاحزاب السياسية وسجن قادتها ، واصدر قانون الامن عام 1967 ، الذي عد اي انتقاد لسياسته او مناقشة لها مساس بامن الدولة وهذا القانون سمح للمحكمة بسجن اي شخص من دون محاكمة ، وقد خيبت هذه الساسية ظن العديد من النخب السياسية والمتفقين. (6)

- مدد ابوتي قانون الطوارئ في البلاد عام 1969 ، وهو بذلك وضع البلاد في حالة طوارئ دائمة ، التي استمرت حتى بعد قيام الانقلاب العسكري على يد عيدي امين ، وبدات جرائم انتهاك حقوق الانسان تظهر في الساحة الاوغندية ، اذ استخدمت حكومة ابوتي القوة ضد كل من تعده معارضا لسياستها ، فالقي القبض على زعماء الاحزاب السياسية وزعماء المنظمات الدينية ، ومن ابرز المعتقلين السياسيين بنديكتو كيوانوكا (Benedicta Kiwanuka) زعيم الحزب الديمقراطي ، وجولي كيوانوكا (Jolly kiwanuka) ، فضلا عن خمسة وزراء من اعضاء حزب مؤتمر الشعب الاوغندي ، الذين تم احتجازهم واعتقالهم في شباط عام 1966 ، ومن ثم حارب ابوتي جميع المعارضين له من دون استثناء داخل حزبه او خارجه منهيا بذلك جميع اشكال التعددية السياسية ، مما افسح المجال الى تبني نظام الحزب الواحد في البلاد. (7)

- ان ما زرعه بريطانيا من تفكك في المجتمع الاوغندي ظهر مباشرة على الساحة الاوغندية بعد الاستقلال ، الا ان ابوتي استخدم القوة والعنف بشكل مفرط ، الامر الذي انعكس سلبيا على حكومته داخل المجتمع الاوغندي ، فقد ارهب الناس وضايقهم وهدد واعتقل وعذب الكثيرين ، كما ان القتل الجماعي والتدمير العشوائي في الارواح البشرية ، والذي قامت به الحكومة واشرف عليه ابوتي شخصيا ، في الوقت الذي تمر فيه البلاد بصعوبات اقتصادية وسياسية ، فقد عانى الاوغنديين من تكاليف المعيشة المرتفعة ، وعانى العمال من ضعف الاجور ، وذلك فلا عجب انه بحلول عام 1970 كان عمال اوغندا على استعداد لدعم اي صوت او فئة في المجتمع تعارض النظام وتسعى لعدالة اجتماعية ، كذلك نال الجيش ايضا نصيبه من سياسة ابوتي ، اذ قام



بتجنيد افراد قبيلتي اللانكي والاشولي ، ودعمهم وميزهم عن بقية افراد الجيش للسيطرة من خلالهم المراكز المهمة فيه (8)، وقد ساد الضجر والتيرم والسخط داخل القوات المسلحة من هذه السياسة ، وقام بتشكيل وحدات شبه عسكرية مهامها التجسس الداخلي على الجيش والضباط. (9)

- يمكن ان نعد اعلان اوبوتي تجاهه نحو الاشتراكية ، بداية النهاية له ، ففي عام 1969 اصدر العديد من الوثائق التي اعلن فيها الاتجاه نحو اليسار ، وكان هدفها تحقيق الوحدة الوطنية وتنفيذ السياسة الاشتراكية عن طريق اجراءات التأميم ، وقد اثارت هذه الوثائق معارضة واسعة بين قطاعات المجتمع الاوغندي ، وكان اخطر هذه القطاعات في معارضتها القوات المسلحة ، فالجيش يمثل نوعا من الطبقات الاقتصادية ، اي انه طبقة من النخبة ذات مصالح اقتصادية تسعى لحمايتها. (10)

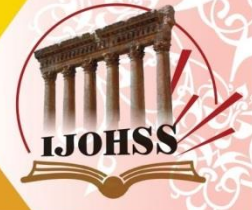
- بداية حكم اوبوتي كانت علاقته وصدافته جيدة ومتينة مع امين ، الا ان الخلاف بدا بينهما عقب ازمة 1966 ، اذ قام اوبوتي بتقييد سلطات امين بانشاء مركزين للقيادة متوازيين مع مركزه وهما : انشاء منصب رئيس اركان حرب القوات الجوية ورئيس اركان حرب القوات المسلحة (11) ، وصل العداء بين اوبوتي وامين في تشرين الثاني 1969 اثر محاولة اغتيال اوبوتي ، اذ ثارت شكوك الاخير ضد امين وافقدته الثقة به ، وقد اكدت هذه الشكوك لديه محاولة عيدي امين تملق بالاكندا منذ منتصف عام 1970 ، وقيامه باحياء ذكرى الكاباكا في احد الاجتماعات الاسلامية ، ووصل الامر به الى حد مدح الكاباكا ايضا ، فتحول امين من الجمعية القومية لتقدم المسلمين - المؤيدة لاوبوتي - الى مؤتمر مسلمي اوغندا المعارض له ، الذي يضم بعض كبار الشخصيات الباكندية ذات النفوذ (12) ، حاول اوبوتي استغلال اغتيال الفريق اوكونيا (Okoya) احد قادة الجيش في كانون الثاني عام 1970 ، والصاق هذه التهمة بامين من اجل محاكمته عليها ، وتابع اوبوتي بنفسه التحقيق في الفساد المالي الذي انتشر في القوات المسلحة ، فقد اتضح في عام 1970 ان هناك عشرات الملايين من الشلنات اختفت في ظل الفوضى وسوء الادارة في الجيش ، فشعر امين بالخطر يهدده من كل جانب بعد ان بدأ اوبوتي يضيق عليه الخناق في المراكز القيادية وفي الميزانية العسكرية ، وايقن انه حتى لو نجى من محاولة الاغتيال فان التهم التي يريد اوبوتي الصاقها به جاهزة ، لذلك كان قيامه بالانقلاب صراع من اجل البقاء. (13)

صرح اوبوتي في خطابه بعد الانقلاب العسكري عليه مباشرة من مدينة دار السلام عاصمة تنزانيا عن حدوث فساد واختلاسات في الجيش ، فقال : " ان احد الاشخاص قريبي الصلة يعيدي امين طلب معدات بما يساوي 40 مليون شلن اوغندي ، ولا توجد اي مستندات تثبت صرف هذه المبالغ ، وفي نفس اليوم سافرت فيه الى سنغافورة طلبت من امين ان يعد تقريرا مكتوبا عن كيفية صرف هذه الاموال ، وانني على ثقة من ان ما يجري الان في اوغندا هو محاولة اخرى من اجل اخفاء ضياع الأربعين مليون شلن ". (14)

كان من الاسباب المهمة والمباشرة لحدوث الانقلاب العسكري على اوبوتي ، هو قيامه قبل سفره الى سنغافورة باعطاء الاوامر لضباط جيشه المقربين بنزع سلاح جنود كل القبائل عدا قبيلتي اللانكي والاشولي ، لهذا قرر الجنود السيطرة على السلطة وتسليمها لامين. (15)

كان اوبوتي هو المتحدث باسم القادة الافارقة حول موضوع مبيعات الاسلحة البريطانية الى جنوب افريقيا في مؤتمر سنغافورة ، وشكل اوبوتي جبهة افريقية ضد اقتراح بريطانيا لاستئناف مبيعات الاسلحة البريطانية لجنوب افريقيا ، وتركزت الاضواء في العالم كله على تصريحات اوبوتي ، لاسيما بعد ان التقى مع مجموعة متنوعة من الصحف والمحطات التلفزيونية العالمية التي تبث للسكان من لندن الى ملبورن ، وعلى هذا كان هناك نفور بريطاني من اوبوتي اكثر من اي وقت مضى ، الامر الذي وجه اصابع الاتهام نحو بريطانيا لتنفيذ مخطط الانقلاب على اوبوتي ، فقبل الانقلاب باقل من اسبوع وصل حوالي (700) جندي بريطاني الى كينيا ، ودارت التساؤلات حول الدور الذي اسند لهؤلاء الجنود في كينيا ، هل كانوا على اهبة الاستعداد لحماية ارواح البريطانيين في كينيا ضد اي عنف محتمل على اثر استئناف مبيعات الاسلحة لجنوب افريقيا ، ام ان هناك تدريب مشترك بين الجنود الذين تم ارسالهم والجنود البريطانيين الموجودين في كينيا ؟ ام كانت هناك معرفة مسبقة في لندن بالانقلاب في اوغندا ، وبالتالي فهم مستعدون لمواجهة اي تداعيات محتملة في اوغندا. (16)

اما قادة الجيش فقد اعطوا اسباب الانقلاب كثيرة من بينها الكبت على الحريات الاساسية لاسيما حرية التعبير وحرية تكوين الجمعيات وانهايار القانون والنظام والفساد المالي السياسي داخل النخبة الحاكمة ، والصعوبات الاقتصادية بين قطاعات واسعة من السكان واهمال القوات المسلحة لصالح وحدة الخدمات العامة ، واستخدام الابعاد القبلية داخل الجيش ، واصبح التوتر القبلي على مستوى عال داخل البلد ككل (17)، وفرض الضرائب الباهظة ، وفرض حالة الطوارئ ، وكانت الحكومة حكومة كلمات ووعود من دون عمل ، تتبنى الاشتراكية بينما



تمارس النظام الرأس مالي ، وتطور المنطقة التي يوجد بها منزل ابوتي على حساب البلاد بأكملها ، وكان من بين الاسباب ايضا خطة تنمية اللانكي الرئيسية عام 1967 ، ومشروع الخدمة الوطنية ، الذي كان يفرض على كل شخص سليم بدنيا ان يظل في المعسكرات بعيدا عن بيته لمدة طويلة تصل الى السنتين في احيان كثيرة ، كما كان هناك قسم الخدمة العامة والذي كان مجهزا باحدث الاسلحة ، وكان الغرض منه ان يكون بمثابة قوة عسكرية مضادة للجيش الاوغندي في حالة تفكير الجيش لاسقاط نظام ابوتي ، فضلا عن ترصده لجميع العناصر المعارضة للنظام .⁽¹⁸⁾

من الواضح ان الانقلاب لاقى ترحيبا شعبيا ، كونه اتى في وقت ان حكومة ابوتي قد لاقت نفورا من القوى المحلية والخارجية الغربية ، اذ كانت مصالح الجميع تأتي على عكس سياسته ، فقد اصبحت الجماعات السياسية في اوغندا غير امانة للغاية نظرا للتعسف الذي استخدم في الحياة السياسية ، ويمكن القول ان من ابرز الاسباب الكامنة وراء حالة عدم الاستقرار السياسي في اوغندا في مرحلة ما بعد الاستقلال كان بعضها راجعا للسياسات الموروثة عن الاستعمار البريطاني ، التي ادت في مدة الاستعمار وبعده الى حالة من الخلل الاقتصادي الاقليمي ، فضلا عن استخدام العرق والأثنية.

منح ابوتي حق اللجوء السياسي في دار السلام ، التي وصل اليها في 26 كانون الثاني 1971 ، اليوم الثاني لوقوع الانقلاب ، واعلن ان حكومات دول اجنبية ومن بينها اسرائيل كانت وراء هذا الانقلاب ، وانه ما زال رئيسا للجمهورية ، وانه سيعود الى اوغندا ، وعندما سمع عيدي امين هذا التصريح ضحك قائلا : " انه يمكن ان يعود الى كمبالا في اي وقت ولكن كمواطن عادي "⁽¹⁹⁾

كان هذا الانقلاب يتفق مع هدف السياسة الغربية التي كانت تسعى للتخلص من القادة غير المرغوب فيهم اثناء غيابهم عن بلادهم⁽²⁰⁾، لذا رحبت كل من بريطانيا واسرائيل والولايات المتحدة الامريكية بالانقلاب ، بل انهم ساعدوا امين في الانقلاب .⁽²¹⁾

سرعان ما غير امين موقفه من عودة ابوتي للبلاد ، اذ صرح بانه سيقوم بتقديم ابوتي للمحاكمة اذا عاد للبلاد وقال : " انه يأمل ان تؤدي الاطاحة بابوتي الى دعم العلاقات بين بلده وبريطانيا ، فانا نقتي في بريطانيا كبيرة " ⁽²²⁾، ومن جهة اخرى اعلنت الحكومة البريطانية انها مستعدة للاعتراف بالنظام الجديد في اوغندا ولكنها تفضل ترك المبادرة الاولى لاحدى الدول الافريقية .⁽²³⁾

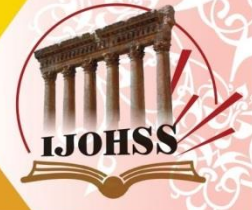
كانت بريطانيا اول دولة اجنبية تعترف بشرعية نظام امين الذي كان معروفا بمعارضته لسياسة تأميم المؤسسات الاجنبية ومعظمها بريطانية فقد ذكرت وكالة اسوسيتد برس ان الجنرال امين كان يعارض السياسية الاقتصادية للرئيس ابوتي ، لاسيما تأميم المؤسسات الاجنبية ومعظمها بريطانية .⁽²⁴⁾

وقد اعرب كل من رئيس الوزراء البريطاني ادوارد هيث والرؤساء البريطانيين عن فرحهم وارتياحهم لما حدث ، فقد اعلن رئيس الوزراء البريطاني : " انه من دواعي سرور الحكومة البريطانية سقوط ابوتي الذي يعتبر خطرا على المصالح البريطانية " .⁽²⁵⁾

ورحب المسؤولون البريطانيون بانقلاب امين لانهم شعروا ان المصالح البريطانية ستجد فرصة افضل للنمو في ظل نظام امين ، بينما كان لاحد المسؤولين البريطانيين رأي اخر ، اذ شكك في فرصة تحسن العلاقات في ظل نظام امين ، فبعد ايام من الانقلاب وتحديدا بعد يومين كتبت مذكرة بواسطة احد المحللي وزارة الخارجية وشؤون الكومنولث الذي ذكر فيها : " لا يوجد لدينا سبب لكي نذرف الدموع على رحيل الدكتور ابوتي ، ولا ينبغي ان نخدع انفسنا ، فنحن لسنا مطمئنين ان مصالحنا في اوغندا ستجد فرصة اكبر بكثير في ظل حكومة امين ، نظرا لان امين فاسد وغير ذكي " .⁽²⁶⁾

هذه الاسباب دفعت للمسؤولين البريطانيين للاعتراف بنظام عيدي امين في كانون الثاني عام 1971 ، وابدوا رغبتهم بالاجتماع به ، على الرغم من ان انقلاب امين وضع البريطانيين في موقف لا يحسدون عليه امام الرأي العام الافريقي ، كونهم يعترفون بنظام انقلابي ، اذ كانت هناك العديد من الآراء التي تشير الى ان الانقلاب جرى بتواطء اسرائيلي - بريطاني ، فضلا عن تحديث الصحافة البريطانية عن امين بنوع من العطف ، وصورته للرأي العام البريطاني انه انسان ودي ومهرج ومرح ، ونال سلسلة طويلة من الاشادة والعديد من الرسوم الكاريكاتورية في الصحف البريطانية .⁽²⁷⁾

كانت وسائل الاعلام الغربية لاسيما البريطانية داعمة ومؤيدة بقوة لانقلاب عيدي امين ، عاكسة بتصرفها هذا حرص بريطانيا والدول الغربية على تعزيز مصالحهم وسيطرتهم حتى في مرحلة الاستقلال السياسي للدول الافريقية ، واذا تناولنا بعضا مما تناولته الصحف البريطانية عن الانقلاب نجد ان صحيفة ذا ميرور (The



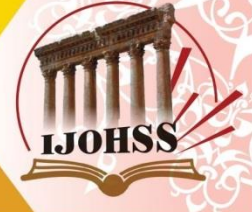
(Mirror) ، وهي صحيفة يومية بريطانية قد شنت في عددها الصادر يوم 26 كانون الثاني 1971 حملة هجومية على اوبوتي ، وانه كان " الناقد الاكثر عنفا على مبيعات الاسلحة البريطانية لجنوب افريقيا " ، ووصفت امين بانه : (الرجل القوي الجديد) ، الذي سيمهد للانتخابات والعودة الى الحكم المدني ، وان لندن تتوقع وثيقة ان النظام الجديد سيكون اكثر ودا لبريطانيا من نظام اوبوتي ، اما صحيفة التلكراف (The Telegraph) فقد عنونت افتتاحيتها بجملة (بئس المصير لاوبوتي) ، وقالت معقبة على خلع اوبوتي في عنوان اخر : (الى حيث الفت يا اوبوتي) ، بينما زعمت صحيفة الكارديان (The Guardian) ان اوبوتي كان يحكم بواسطة دولة بوليسية ، اما الروائي البريطاني والمراسل الشهير توم ستايسي (Tom Stacey) ، فقد صرح قائلاً : " ان امين سيكون جيداً بالنسبة الى اوغندا وجيداً بالنسبة لبريطانيا " (28) ، بهذا كانت الصحافة البريطانية في تلك المرحلة تعمل على تشويه صورة اوبوتي وتقديم الدعم لامين .

اما وسائل الاعلام غير الغربية فقد كانت تغطيتها للانقلاب مختلفة ، وتوحي هذه التغطية بمعارضتها للتدخل الغربي في السياسة الافريقية ، فقد كانت الصحف الافريقية على وجه التحديد لا تدعم الانقلاب ، واعرب مراسلها عن قلقهم ازاء مستقبل افريقيا السياسي والاقتصادي في عهد التحرر ، فقد انتقدت صحيفة ستاندر (The Standard) التنزانية عيدي امين وأشارت الى ان اسرائيل وبمساندة من الامبريالية العالمية وعلى رأسها بريطانيا كانت وراء الانقلاب ، وحذرت الصحيفة نفسها من محاولات محتملة لانقلابات اخرى في الدول الافريقية ، كما اعربت صحيفة اوهوكو (The Uhuku) التنزانية عن خيبة امل كبيرة لان الصحافة البريطانية قد اعربت عن ارتياح عام تجاه الانقلاب ، واتهمت بريطانيا بدعمها للاطاحة تدريجياً بالزعماء الافارقة في غانا ونيجيريا ، وشككت الصحيفة في قيمة العضوية لرابطة الكومنولث في هذه الظروف (29) ، كما تساءلت الصحف التنزانية عن سبب دعم بريطانيا لنظام امين ، معده هذا الموقف من المواقف البريطانية شديدة الاهانة لافريقيا ، وأشارت الصحف التنزانية الى ان هذا الاعتراف البريطاني ارتبط باعتراف عيدي امين بمسألة المبيعات البريطانية لجنوب افريقيا ، وانتقاد اوبوتي لهذه المسألة ، لهذا وصفت هذه الصحف عيدي امين بانه جاسوس بريطاني . (30)

وانضمت للصحف الافريقية صحيفة الشعب اليومية الصينية (The People's Daily) ، التي علقت على الموقف مشيرة الى انه خلال مؤتمر الكومنولث ارسلت بريطانيا قوة من المظليين الى كينيا بشكل صارخ ، وان هذا يعد تهديداً واستفزازاً لبلدان شرقي افريقيا ، وانها حرضت الانقلاب الرجعي لعيدي امين في محاولة لاستعادة المكتسبات الاستعمارية التي فقدتها ايام اوبوتي ، وهذا " درس خطير يستحق من الشعوب الافريقية اليقظة " (31) اما القادة الافارقة فقد عارضوا الانقلاب ايضا ، ومنهم رئيس الصومال ورئيس تنزانيا ، اذ اشاروا الى ان انقلاب عيدي امين يعد تهديداً للدستورية والديمقراطية وسيادة القانون في اوغندا ، وعلاوة على ذلك فانه يهدد استقرار المنطقة بوصفها (دسياسة غريبة) لزعزعة الاستقرار في افريقيا والتدخل في شؤونها الداخلية ، لذا فان هؤلاء القادة الافارقة لم يعترفوا بحكومة امين وبالنسبة لهم ظل اوبوتي هو الزعيم الشرعي لاوغندا ، واعلن الرئيس الصومالي انه " يجب الا تكون الدول الافريقية متسامحة مع نظام انقلابي عسكري صنع على يد الامبريالية الغربية " ، كما صرح الرئيس التنزاني بأن : " حكومة وشعب تنزانيا يرفضان اغتصاب امين للسلطة وان هذا الامر يعد خيانة لقضية التحرر الافريقي برمتها ، وانه لا بد من توحيد المعارضة الافريقية في وجه انصار العنصرية والاستعمار لاسيما بريطانيا التي تساند امين بوضوح " (32)

ورأت زامبيا في الاعتراف البريطاني مؤشراً واضحاً على ان نظام امين ليس هو الاصلح وانه عدو لافريقيا وتابع للامبريالية ، ومن ثم عد الرئيس الزامبي ان عيدي امين يعمل كوكيل لدى اعداء الاستقلال وتقدم افريقيا ووحدتها ، ودعا الرئيس الزامبي الدول الغربية الا تحذو حذو بريطانيا ، وناشد الدول الافريقية ضرورة الاتحاد ضد ما اطلق عليه (قوى الدمار الخارجية) (33)

اما موقف غينيا من الانقلاب فقد عبرت عن رفضها له وحثت الرئيس الليبي معمر القذافي على تأييد موقفها الرافض للانقلاب ، ففي 10 شباط 1971 تلقى العقيد معمر القذافي برفقة من الرئيس الغيني قال فيها : " اننا نوجه لكم نداء ملحا حتى تؤيدوا مجهوداتنا لاعادة الحكم الشرعي في جمهورية اوغندا بعودة الرئيس ميلتون اوبوتي ، الرئيس القانوني المنتخب من الشعب الاوغندي ، على رأس الامة ... اننا نرفض رفضاً باتاً الاعتراف بحكومة الانقلاب العسكري وندين بشدة معتصبي سلطة الشعب الاوغندي ، الذين ينفذون بدناءة اوامر العدو الاستعماري " (34)



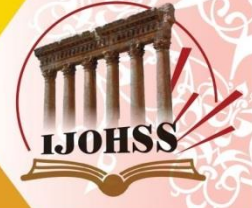
اختارت بعض البلدان الأفريقية مثل ليبيريا وإثيوبيا اتخاذ موقف محايد لاطول مدة ممكنة ، ولكن البعض الآخر مثل غانا ونيجيريا ومالاوي وكينيا اظهروا دعمهم لأمين ، وان كان بدرجات متفاوتة ، وشجعت بريطانيا كل من كينيا ونيجيريا وغانا على الاعتراف بنظام امين ، وبدأت التكتيكات البريطانية بالضغط على بعض الحكومات الأفريقية الأخرى لحضور مراسم تنصيب امين وادائه اليمين ، وكانت غانا اول دولة افريقية تؤكد حضورها حفل التنصيب ، اذ قام المندوب السامي البريطاني بدور مهم في هذا الاطار لاسيما وانه استغل الفرصة لتذكير النظام الغاني بان اوبوتي لم يعترف بالانقلاب على كوامي نكروما ، وانه صرح بانه لايزال يعد نكروما رئيسا لجمهورية غانا.⁽³⁵⁾

كان امين يتوقع ان يجد معارضة اقليمية له منذ البداية ، لذا لم يتفاجأ من موقف اغلب الدول الأفريقية ازاء حكومته ، اذ كان مراهنا على الموقف البريطاني والغربي الداعم له ، وتحقق له ما اراد فعلا ، اذ بدأت بريطانيا تحركاتها في حث بعض الحكومات الأفريقية بالاعتراف بنظام امين ، ومن بين هذه الدول كينيا ونيجيريا وغانا وتشجيعها للاعتراف بنظام امين في اقرب وقت ممكن⁽³⁶⁾ ، وعلى الرغم من هذا فان بريطانيا كان يجب عليها الا تؤخر الاعتراف الرسمي طويلا ، بسبب مصالحها وارتباطاتها مع النظام الجديد في اوغندا ، لهذا كتبت ادارة شرق افريقيا البريطانية مذكرة سرية جاء فيها : " ان كل مصالحنا المادية والبعض منها سياسية تكمن في الاعتراف المبكر باغتصاب الجنرال عيدي امين للسلطة ، ولكن الدكتور اوبوتي حقق بعض النجاح في حشد بعض الحكومات الأفريقية التقدمية وراهه ، وان اعتراف بريطانيا بنظام امين قد يكون جيدا بالنسبة له ، لكنه مضرا لنا في سياق علاقتنا مع بقية دول إفريقيا "⁽³⁷⁾.

حرضت بريطانيا في الخفاء الدول الأفريقية الموالية لها على اتخاذ موقف ايجابي من مسألة الاعتراف بنظام امين ، وكانت حريصة كل الحرص على الاعتراف بهذا النظام ، لكنها كانت تخشى اعلان ذلك صراحة خشية تدهور مستقبل علاقاتها الدبلوماسية مع دول القارة الأفريقية المعارضة للانقلاب ، ونفور تلك الدول الأفريقية من السياسة البريطانية تجاهها ، وازادت الحكومة البريطانية في ذات الوقت ان تستغل الفرصة وتحسن علاقاتها مع اوغندا ، وتعزز مصالحها المادية التي توقعت ان تكون اكثر حيوية مما كانت عليه في عهد اوبوتي ، اذ حذرت مذكرة اخرى اعدتها المسؤول بادارة شرق افريقيا البريطانية من ان الموقف في اوغندا قد يقسم دول إفريقيا الى اتجاهين ، وجاء فيها : " من الواضح ان الوضع في اوغندا يشير الى الاتجاه الى تقسيم الحكومات الأفريقية السوداء الى مجموعات ما يسمى بالتقدميين ، الذين في لحظات همجية يتهمون الامبرياليين بهندسة الانقلاب ، ومن الواضح ان اغتصاب سلطة اوبوتي مضرة للمجتمع الافريقي ، وتلحق الضرر ايضا بمطالبات القادة الافارقة بتمثيل شعوبهم الأفريقية في مسألة مبيعات الاسلحة البريطانية الى جنوب افريقيا على وجه الخصوص ، اما المجموعة الثانية فهي مجموعة المعتدلين ، الذين ليس بمقدور اي منهم حتى الان الخروج في الاماكن العامة معلنا قبول اغتصاب امين للسلطة على الرغم من تعاطفهم سرا معه"⁽³⁸⁾.

وكان الرئيس الكونغولي موبوتو سيسي سيكو⁽³⁹⁾ (Mobutu Sese Seko) ، اول رئيس افريقي يعلن تأييده لانقلاب امين ، اما كينيا فقد اعربت عن استعدادها للاعتراف بامين ، لكنها ستكون تابعة لبريطانيا في هذه الخطوة ، وبالتالي فان الحكومة الكينية كانت تنتظر ان تعترف بريطانيا اولا بنظام امين ثم تتبعها بذلك ، وظلت القوى الغربية مترددة في احتضان نظام امين ، وهنا لجأت بريطانيا الى وسيلة غير مباشرة تعترف من خلالها بنظام امين ، وهي قبول دعوته للحفل الرسمي لاداء اليمين الدستوري ، واوضحت الحكومة البريطانية ان حضور مراسم اداء اليمين لا يفسر على اي شيء سوى انه اعتراف ، وان هذا الحفل هو فرصة ممتازة لجميع البلدان المترددة في الاعتراف بنظام امين ، ولكنها ليست على استعداد لتكون الاولى او الاخيرة⁽⁴⁰⁾ ، وعملت بريطانيا على تشجيع حكومات بعض الدول على حضور مراسم اداء اليمين ، وكانت غانا اول الحاضرين ، فضلا عن ممثلي نيجيريا وراوندا وبوروندي والكونغو وكينشاسا والسودان وروسيا والمانيا والولايات المتحدة الامريكية وفرنسا وبولندا وبلجيكا والسويد وبطبيعة الحال بريطانيا⁽⁴¹⁾ ، وعلى كل حال فان الاخيرة اعترفت رسميا بحكومة عيدي امين في 5 شباط عام 1971.⁽⁴²⁾

ولمواجهة الراي العام الافريقي بررت بريطانيا اعترافها بحكومة امين باسباب عدة ، منها ان حكومة امين صار لديها سيطرة كاملة على البلاد ، وان لديها تأييد واسع النطاق وطاعة بين مواطني اوغندا ، وانه تم تعيين الحكومة الجديدة المؤقتة لحين اجراء انتخابات جديدة نزيهة ، وان الحكومة الجديدة اكدت على التزامها بالمواثيق الدولية.⁽⁴³⁾



سعت بريطانيا بالترويج لنظام امين لدى المجتمع الاوغندي في محاولة منها لتعديل صورته امامهم ، فدعت الى ضرورة الاستمرار في تسجيل البيانات الخاصة بمراقبة الالتزامات الدولية ، والتعهد بالايفاء بها ، واقامة علاقات جوار جديدة لاوغندا ، وانه يجب عليه العمل على حماية المواطنين البريطانيين في اوغندا ، وكذلك الاستثمارات والعلاقات التجارية البريطانية الكبيرة ، وان يفتح المجال امام رجال الاعمال البريطانيين.⁽⁴⁴⁾ اما الولايات المتحدة الامريكية فكانت ترى ان بقاء اوبوتي في تنزانيا له اثار سلبية ، اذ انه سوف يؤثر في العلاقات المستقبلية بين الثلاث دول في شرق افريقيا هي كينيا واوغندا وتنزانيا ، وكانت تراقب الدعم المقدم لامين من قبل بريطانيا ومدى قدرته على الصمود⁽⁴⁵⁾ ، وفي واشنطن اعلنت وزارة الخارجية انها لم تكن تتوقع الاحداث التي جرت في كمبالا اليوم ، وقال المتحدث باسم الوزارة ان الاحداث كانت مفاجئة حتى ان السفير الامريكي جيرى بي لانير⁽⁴⁶⁾ (Jerry P. Lanier) في كمبالا كان موجودا في جنيف عند اندلاع الاحداث وفد توجه فورا الى اثينا ومنها الى كمبالا.⁽⁴⁷⁾

كان موقف الولايات المتحدة منذ البداية واضح ، اذ رحبت بالانقلاب ، لانها كانت ترى في اصلاحات اوبوتي وتغيير مساره نحو الاشتراكية سوف تؤثر في مصالحهم في اوغندا ، وانهم يرون ان مصالحهم يمكن ان تسير في اوغندا على نحو افضل في ظل نظام اقل تقدمية من نظام اوبوتي⁽⁴⁸⁾ ، كما كانوا يرون ان الانقلاب يمثل سقوط واحد من الرؤساء الاكثر تطرفا في المنطقة.⁽⁴⁹⁾

على الرغم من ترحيب الولايات المتحدة بانقلاب امين ، الا انها ترى ان هناك تداعيات خطيرة قد تتجم من هذا الانقلاب ، فقد يؤدي الى اتخاذ بلدان المنطقة مواقف ازاء السياسات الغربية المؤيدة لهذا الانقلاب ، لذا حاولت الولايات المتحدة الامريكية ايجاد حل للوضع المتدهور في المنطقة فاقترحت ان يتم اختيار شخص رفيع المستوى يحظى بقبول لدى الجانبين ويفضل ان يكون زعيما افريقيا ، اذ ان اوبوتي لا يمكنه ان يقبل واسطة بريطانيا للتدخل فيما بعد انقلاب عيدي امين ، لان اوبوتي يدرك تماما ان بريطانيا تناصبه العدا ، فقد اكد من قبل بريطانيا كانت حريصة على ازاحتها من السلطة ، بل انها وقفت وراء محاولة اغتياله من قبل.⁽⁵⁰⁾

كانت محاولة الوساطة بين اوبوتي وامين صعبة النجاح ، وذكر الرئيس امين علنا انه يرحب بعودة اوبوتي الى اوغندا ، ولكن ليس كرئيس ، وصرح ايضا في اول مؤتمر صحفي يعقده ان اوبوتي ليس رجلا سيئا ولكنه ظلل من قبل المحيطين به وانه يحظى بشعبية كبيرة.⁽⁵¹⁾

اما موقف اسرائيل من الانقلاب فقد رحبت به على وجه السرعة ، اذ كان نظام اوبوتي يمثل قلقا بالغا لها ، اذ انزعج المسؤولين الاسرائيليين بشدة من المصالحة بين حكومتي اوغندا والسودان ، ودليل ذلك قرار اوبوتي بارسال المرتزق الالمانى المأسور رولف شتاينر (Rolf Steiner)⁽⁵²⁾ الى الحكومة السودانية لمحاكمته ، لانه يقوم بتدريب ثوار انيانينا ، ومن ثم ادركت اسرائيل ان استعمالها لاوغندا كنقطة لاشعال الحرب الاهلية في السودان امر بعيد المنال ، ففي ظل المصالحة الاوغندية مع الحكومة السودانية ستؤدي الى اضعاف حركة الانيانينا بشدة والجيش السوداني سيكون مطلق اليد في تدخله في هذه المنطقة والالتحاق بالجيش المصري على طول قناة السويس ، ومن ثم كان على اسرائيل التدخل لخلع اوبوتي من الحكم ، لكي لا يزيد من خطورة موقفها على طول جبهة قتالها في العالم العربي.⁽⁵³⁾

ان ابرز تفسير للانقلاب العسكري ضد اوبوتي هو ما يعرف بالمؤامرة الدولية ، فقد كان دور التدخل الاجنبي في اوغندا دورا غير مباشر ، فبعد الاستقلال حل الاسرائيليون محل البريطانيين كمستشارين عسكريين ومدربين ، وبذلك يكون حلقة الوصل بين الاستعمار القديم والاستعمار الجديد وبين هؤلاء القادة ، وتلاقت اهداف الجانبين في الاطاحة بحكم اوبوتي ، اذ بدا وجوده يتعارض مع المصالح الغربية السياسية والاقتصادية في اوغندا ، فلم يتحرك قادة الانقلاب العسكري في اوغندا لتولي الحكم الا بعدما وثقوا من ان الموقف الدولي في صالحهم ، وان الخبراء الاجانب سوف يقفون موقف - على الاقل - المتفرج ، مما سيحدث ، ان لم يكونوا سيمدونهم بالسلاح والمشورة فضلا عن الدعم والاعتراف والتأييد.⁽⁵⁴⁾

كانت وجهة نظر الولايات المتحدة صحيحة ، اذ ان الكثير من القادة الافارقة شعروا بخيبة امل حادة ، فهم يرون انهم فقدوا واحدا من النجوم الصاعدة والاعلى صوتا بالنسبة للرؤساء الافارقة ، وكان هذا الانقلاب اكبر صدمة لهم منذ سقوط نكروما عام 1966 ، وقد ندد رئيس تنزانيا علنا بالانقلاب ووصف عيدي امين بالمتنرد ، واكد ان اوبوتي لا يزال هو رئيس اوغندا الشرعي ، كما اعطى حق اللجوء لاوبوتي ، وساعدت حملته في منع الاعتراف الافريقي بالنظام الجديد ، وقد زار اوبوتي كينيا وسعى للحصول على مساعدات عسكرية من اثيوبيا والسودان ، وربما كان يسعى ايضا على تعاطف حكومات الصومال وزامبيا⁽⁵⁵⁾ ، وان اتهامات اوبوتي لكل من



اسرائيل وبريطانيا وغيرها من الدول الاجنبية بانها حرّضت امين على الانقلاب قد لاقت اذانا صاغية بين الزعماء الافارقة ، وزادت من شكوكهم في الغرب الذي كان على يقين تام بان حملة عدم الاعتراف بنظام امين سوف تفشل، ولعل اخر التداعيات التي تكمن وراء الانقلاب هي اشارة على جماعة شرق افريقيا (EAC) ، التي توفر السوق المشتركة والخدمات المشتركة لكل من كينيا وتنزانيا و اوغندا ، لقد كان اوبوتي ينحاز عادة الى تنزانيا داخل جماعة شرق افريقيا ، والان بعد ان ندد الرئيس التنزاني علنا بامين فان جماعة شرق افريقيا معرضة للخطر بعد ان كانت الامل معقودة على توسيع نطاقها لتشمل الدول المجاورة.⁽⁵⁶⁾

من الواضح ان الاحداث في اوغندا كانت متسارعة في محاولة الانفلات من الاستعمار وما تركه من ضعف في المجتمع الاوغندي ، لذا حاولت اول حكومة بعد الاستقلال ولكن الاستعمار بما خلفه وراءه لم يعط الفرصة لاوغندا كي تنهض ، فقبل ان يخرج منها هباً الظروف جيدا حتى يظل هذا البلد تابعاً له ، فلذلك وجدت اوغندا نفسها امام انقسامات عرقية وخلافات دينية ، فضلا عن مواصلة قوى الاستعمار الجديد لضعاف وتفتيت هيكل السلطة في اوغندا ، وامام تلك الاوضاع لجأ الرئيس اوبوتي الى القوة والعنف كمصدر اساسي لاقرار سلطته وحل مشاكل الانقسامات الداخلية ، وليس ان يحصل على شرعية باجماع شعبي ، ونتيجة لذلك فان الرئيس اوبوتي والنخب السياسية حوله لم يستطيعوا حشد الشرعية الشعبية للحكم ، وهو ما ادى الى انهيار الدولة بشكل واضح في عهد عيدي امين بعد ذلك.

وبناء على هذه الخلفية فان سبب الازمة بعد الاستقلال لم يكن تعليق الدستور او حظر الاحزاب السياسية والغاء الممالك او حتى صعود عيدي امين العسكري ، وانما كان منع الازمة هو ذلك الاعتماد الغريب على الشرعية الخارجية لنظام الحكم ، على سبيل المثال الاعتماد على الديمقراطية الليبرالية في الدستور ، والايديولوجيات والبيروقراطيات القانونية ، وما الى ذلك على نحو همش هيكل السكان الاصليين في السلطة ، وهذا الضعف المؤسسي في عهد الاستقلال يرجع الى ان الادارة الوطنية لم تكن تقوم على اشكال شرعية من الديمقراطية ، فالنخب الحاكمة الجديدة كانت وراثية عن الاستعمار مثل الكاباكا ، واما فرضت نفسها بالقوة او اعتمدت على اهل الثقة المقربين من ابناء عرقهم في بناء السلطة مثل اوبوتي وامين على نحو كرس لاستبدال استعماري جديد.⁽⁵⁷⁾

لم تشهد اوغندا اي نضال ثوري ضد المستعمر البريطاني طول وجوده في اوغندا ، وان ما حصل من اضطرابات فهي بسبب التمييز البريطاني بين القبائل والصراع حول الامتيازات البريطانية ، وهذا الامر انعكس سلبياً على نظام الحكم في اوغندا بعكس الدول المجاورة مثل كينيا ، بمعنى ان اوغندا لم تجد بعد الاستقلال زعيماً ثورياً يتمتع بشخصية قوية وكاريزما قيادية مثل جومو كينييما يمكنه توحيد البلد وصياغة رؤية جديدة لقيادة البلد ، فقد كان نضال كينييما ضد الاستعمار البريطاني لكينيا وحبسه ثم الافراج عنه ، كل هذه الامور قدمت له ما يكفي من الشرعية لممارسة السلطة على نحو فعال كرئيس لمرحلة ما بعد الاستعمار ، ولا يمكن قول الشيء نفسه على رؤساء ما بعد الاستعمار في اوغندا وهم ادوارد موتيسا واوبوتي وعيدي امين ، اذ ان عدم وجود كفاح ثوري من قبل الشعب الاوغندي ادى الى عدم تهيئة الفرصة لنبت اي خلافات عرقية ودينية واقلية ، تلك الخلافات التي تم تضخيمها بشكل مبالغ فيه من قبل السياسات الاستعمارية ، وهكذا اضطرت الانظمة الحاكمة في مرحلة ما بعد الاستقلال الى التعامل مع مستويات متعددة من الانقسامات الاجتماعية ، وكما يوجد امر اخر لا يقل اهمية عما سبق وهو ان النضال من اجل وضع دستور مستقل ، واخيراً وضع هذا الدستور تاركا عدداً من الاسئلة الحرجة التي لم يتم الرد عليها ، فعلى سبيل المثال لم يتم التوصل الى اجماع وطني حول حالة الباكندا التي فصلت الانفصال من خلال مركز اتحادي ، والممالك الاوغندية الاخرى وبقية اوغندا ، ويمكن ايجاز هذه بكلمة واحدة وهي ان ما حدث في اوغندا بعد الاستقلال عبارة عن ان النخب السياسية الحاكمة سعت لانتزاع السلطة كعامل لكسب الشرعية ، وليس ان تكسب الشرعية كسبيل للوصول الى السلطة.⁽⁵⁸⁾

ان هذه العوامل لم تعطي الفرصة للشعب الاوغندي الفرحة باستقلاله من هيمنة المستعمر البريطاني ، اذ بدأت المشاكل تحاصرهم ، وهو الامر الذي عبر عنه احد المثقفين الاوغنديين بقوله : " بعد ان حصلت اوغندا على استقلالها من الاستعمار البريطاني عام 1962 واصبح مليتون اوبوتي رئيساً للوزراء كنتانا وزملائنا متبهجين لاننا بعد الاستقلال كنا نظن اننا سوف نكون قادرين على ان نجلس لنخطط ونقرر لانفسها ، ولكن الوقت كشف عن خطأ توقعاتنا ، فبعد اربع سنوات قام اوبوتي بحل البرلمان واعلن نفسه رئيساً لاوغندا ، واستطاع بمساعدة عيدي امين التخلص من موتيسا الزعيم الفخري للباكندا ، خلال تفجير قصر الكاباكا باستخدام الدبابات بقيادة عيدي امين ، وهرب الموتيسا بحياته وفر الى لندن ، لقد تدهورت الاوضاع في اوغندا بسرعة في ظل حكم

أوبوتي ، حيث حاول عقد جبهات وتوازنات سياسية ، فتخلى عن التزامه بالديمقراطية ولجأ الى أسلوب الاستبداد والغاء الممالك التقليدية تماما ، وقام باعتقال المعارضين السياسيين له".⁽⁵⁹⁾

المبحث الثاني : مرحلة الوفاق البريطاني – الاوغندي (كانون الثاني 1971 – نهاية تموز 1972)

بعد وصول عيدي امين للحكم بدعم ومساندة بريطانية ، التي كانت تخطط لبدء صفحة جديدة لها في اوغندا ، وانتهجت سياسة دعم جديدة لجعل النظام الجديد يعطي اهمية ويرعى المصالح البريطانية في اوغندا ، وحصلت على مبتغاها في البداية واصبح التقارب كبيرا بين البلدين ، وكان هدف عيدي امين من هذا التقارب الحصول على دعم الدول الغربية وعلى راسها بريطانيا ، لانه كان يرى ان وصوله للحكم بسبب التدايعات على المستويين الداخلي والخارجي ، فداخليا كان امين يسعى لايجاد قاعدة شعبية وجماهيرية تمنح الشرعية المفقودة لهذا النظام الذي لم يلق اعترافا في الاوساط الاقليمية ، فضلا عن امتعاض الكثيرين من المؤيدين لأوبوتي ومعارضتهم للنظام الجديد ، وهو الامر الذي جعل امين يعمل في اتجاهين : الاول هو اتخاذ تدابير داخلية ايجابية من شأنها ان تكسبه الشرعية المفقودة ، والثاني هو البحث عن شرعية خارجية بديلة للشرعية الاقليمية ، التي بدت وكأنها مستحيلة في الايام الاولى لوقوع الانقلاب.⁽⁶⁰⁾

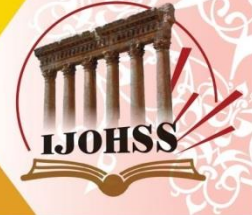
اعطى عيدي امين في بداية حكمه الكثير من الوعود لشعبه يأتي في مقدمتها التأكيد على حرية النشاط الحزبي لجميع الاحزاب ، واعلن عن عزمه تشكيل حكومة تشمل جميع الاوغنديين على اختلاف انتماءاتهم الاثنية والاقليمية ، واتجاهاتهم السياسية ، وعلى هذا الاساس شكلت اول حكومة بعد الانقلاب في 2 شباط عام 1971 ، ضمت 17 وزيرا جميعهم من المدنيين عدا وزيرا واحد من العسكريين هو وزير الشؤون الداخلية ، وصاحب تشكيل هذه الحكومة ان نصب عيدي امين نفسه رئيسا للجمهورية مدى الحياة⁽⁶¹⁾ ، وفي واقع الامر فان هذه الحكومة لا تتعدى كونها واجهة لحكم تسلطي دكتاتوري بكافة المعايير ، فالسلطة الفعلية في يد الرئيس عيدي امين ، وكان الوزراء مجرد موظفين عاديين لا يتعدى دورهم التنفيذ الحرفي لقرارات رئيس الجمهورية⁽⁶²⁾ ، ويعمل الى جانب رئيس الجمهورية مجلس الدفاع برئاسة عيدي امين وعضوية قادة الانقلاب العسكري كـمستشارين عسكريين ، وينحدر اغلبهم من اقليم غرب النيل.⁽⁶³⁾

كما حاول عيدي امين الظهور بمظهر رجل السلام والاصلاح والساعي لتحقيق الوحدة الوطنية للدولة⁽⁶⁴⁾ ، فقام عقب الانقلاب مباشرة بالافراج عن جميع المعتقلين السياسيين ، وسمح لهم بممارسة نشاطهم السياسي والحزبي بحرية⁽⁶⁵⁾ ، ولكن لم يستمر ذلك طويلا ، اذ اصدر مرسوما في العام نفسه عام الانقلاب 1971 سمح افراد الجيش والشرطة باعتقال كل من يشتبه فيه بما في ذلك الوزراء ومن دون محاكمة⁽⁶⁶⁾ ، ذلك ان وصول عيدي امين الى السلطة عبر انقلاب عسكري جعله يشك في كل المحيطين به ، ولذا فانه منذ توليه السلطة تعقب كل ابناء القبائل التي كانت موالية او يشك في تعاطفها مع أوبوتي بالقتل والتشريد ، وفي المقابل قرب ابناء عرقه من قبائل غرب النيل ذوي الاغلبية المسلمة ، وقام بتعيين الكثير منهم في مناصب رئيسية في الجيش ، وهو ما اغضب الاوغنديين ذوي الاغلبية النصرانية⁽⁶⁷⁾.

يبدو ان نظام امين بدأ متخبطا في الداخل ، فبينما سعى لكسب جموع الاوغنديين وطمانتهم بالاعلان عن اجراءات تبدو في ظاهرها ديمقراطية ، كانت مخاوفه من المعارضة ومن الموالين لنظام أوبوتي سببا في ان تصبح وعوده (سرابا يحسبه الظمان ماء) ، فبات الدعم الخارجي لهذا النظام مطلبا ضروريا للبقاء رغم انف المعارضة الاقليمية والداخلية .

اتبع امين في بداية حكمه سياسة مرنة مع بريطانيا لطمئنتها لا سيما على الصعيد السياسي والاقتصادي ، للذين شهدا اتجاها قويا نحو التخلص من الهيمنة البريطانية والغربية في اواخر عهد أوبوتي ، وابدى امين حرصه الشديد على مراعاة المصالح البريطانية والغربية.⁽⁶⁸⁾

ولغرض تقوية حكمه وسلطته ولرد الجميل البريطاني عليه قام امين بانتهاج سياسة تطمئن بريطانيا لاسيما في القضايا التي اثارها أوبوتي من قبل في وجه الحكومة البريطانية فيما يتعلق بالعضوية في رابطة الكومنولث ، التي كان أوبوتي قد هدد بانسحاب اوغندا منها ، فاعلن امين ان اوغندا لن تنسحب من الكومنولث ، كذلك ايد امين سياسة بريطانيا الخاصة بامداد النظام العنصري في جنوب افريقيا بالاسلحة ، وصرح بانه ينبغي على بريطانيا استئناف بيع الاسلحة الى جنوب افريقيا ، اذ قال : " ان جنوب افريقيا لها الحق مثل اي دولة اخرى في



تأمين نفسها وبالتالي من حقها شراء الاسلحة من بريطانيا⁽⁶⁹⁾ ، وفيما يبدو ان عيدي امين كان يسعى لان تمده الحكومة البريطانية بالاسلحة على نحو ما كانت تفعله مع النظام العنصري في جنوب افريقيا .

اما على الصعيد الاقتصادي فقد اعلن عيدي امين في خطابه بمناسبة عيد العمال عام 1971 ، تغييرات في سياسة التأمين التي كان اوبوتي قد اعلنها ، فالغى نسبة 40-60 % واستبدلها بنسبة 49-51 ، كما انه اعلن ان حكومته ستقتصر مشاركتها على ثلاثة بنوك فقط هي ستاندرد ، وباركيز ، وبارودا ، فضلا عن اربع شركات تأمين وثلاث مصانع ، على ان تكون نسبة مشاركة الحكومة الاوغندية فيها هي 49% ، وكانت تلك الشركات قد وصلت الى اتفاق فعلي مع حكومة اوبوتي سابقا على نسبة 40-60% ، لذلك فان اعلان امين كان من شأنه ان يؤدي الى اعادة النظر في الاتفاقات السابقة اذا طلبت الشركات ذلك⁽⁷⁰⁾ .

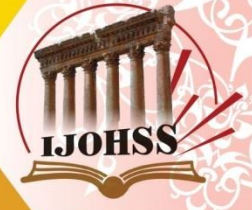
يتضح مما سبق ان عيدي امين عمل على استغلال نفور بعض الدول الغربية لاسيما بريطانيا من نظام اوبوتي ، وحاول كسب هذه القوى الخارجية كي تقدم مزيدا من الدعم لنظامه بعد ان ساعدته في الوصول الى السلطة ، وعندما قام امين بتغيير سياسة التأمين التي كان اوبوتي قد اعلنها اراد ان يطمئن الاوغنديين الذين كان اكثرهم قد استحسن اجراءات اوبوتي من قبل ، فاشار امين الى انه يأمل ان تشجع هذه التغييرات على ايجاد مناخ مناسب للاستثمار ، وان هذا من شأنه ان يكون لصالح الاقتصاد الاوغندي ، لان هذه الشركات تعمل في مفاصل اساسية للاقتصاد ، اذ تشمل جميع المصارف وشركات التأمين ومصانع السكر ومصانع الصلب⁽⁷¹⁾ .

بينما كانت بريطانيا تحاول الظهور بانها تقف على مسافة واحدة من الانظمة الحاكمة في الدول الافريقية ، الا ان علاقتها بنظام امين في تلك المرحلة غلبت عليها الايديولوجية البريطانية ، التي تسعى خلف مصلحتها فقط ، لهذا عدت الحكومة البريطانية عيدي امين الحاكم الفعلي على الرغم من اغتصابه للحكم بالقوة ، وهو يفسر حسن الاستقبال الذي لاقاه عيدي امين في بريطانيا⁽⁷²⁾ .

كانت بريطانيا مستعدة لدعم امين تحقيقا لمصالح ارتبطت بكلا الطرفين ، وهي بالنسبة لامين تتمثل بالاعتراف بنظامه ، واستمرارية المعونة البريطانية لاوغندا ، وبالنسبة لبريطانيا تمثلت تلك المصالح في تحقيق استمرارية التجارة البريطانية مع اوغندا ، وايجاد نظام حليف لها في شرق افريقيا ، بعد ان قوض اوبوتي هذه المصالح في اواخر حكمه ، واصبح مواليا للكتلة الاشتراكية ، وبناء على هذه المصالح المشتركة لنظام امين وبريطانيا شهد بداية حكم امين مرحلة وفاق بين بريطانيا واوغندا كان لها دلالات واضحة على النحو الذي سبقت الاشارة اليه ، فضلا عن هذا ففي مقابل الشرعية التي اكسبتها بريطانيا لنظام امين حاولت ايضا ان تدعمه وتقف كالحائط ضد ازمة الشرعية الداخلية ، التي واجهت هي الاخرى صعوبات فيظل تدهور الوضع الامني في اوغندا ، بعد ان صب امين جم غضبه على المعارضة ، اذ ان عددا من الشباب الاوغندي تبع اوبوتي الى المنفى لتشكل قوة عصابات مقاتلة ، وازدادت عمليات التطهير الدموية جماعتي اللانكي والاشولي في الداخل ، وبينما اعلنت الكثير من وسائل الاعلام الدولية ادانتها للاعمال الاجرامية والوحشية التي يرتكبها النظام الاوغندي ، التزمت بريطانيا الصمت ازاء هذه الاعمال والانتهاكات⁽⁷³⁾ ، ونتيجة ايضا لاعتبارات المصلحة في العلاقات البريطانية - الاوغندية في بداية عهد امين فانه طوال عام 1971 ظلت بريطانيا الشريك الرئيس للتجارة مع اوغندا⁽⁷⁴⁾ .

كان الرئيس امين حريصا - كنظام وصل الى السلطة عبر انقلاب عسكري - على طلب المساعدات العسكرية ، وهي من اهم اولوياته من بريطانيا ، فطالب بان يقوم البريطانيون بتدريب جيشه واعداده جيدا ، وشدد على اهمية انشاء مدرسة اوغندية للمشاة على نفس نمط مدارس المشاة في الجيش البريطاني ، واكد ان بريطانيا يجب ان تساعده في هذا وعليها تقديم المشورة في بناء وتنظيم هذه المدرسة ، وان تساهم ايضا في دعم اوغندا بمعدات الدفاع اللازمة ، وقد اشار بعض المستشارين البريطانيين الى ان ذلك لا يمكن ان يتم الا بعد ان تدخل الحكومة الاوغندية في اتفاق مع صندوق النقد الدولي⁽⁷⁵⁾ .

لكي يقنع امين الجانب البريطاني بمطالبه العسكرية المبالغ فيها تحدث مع بعض المستشارين العسكريين البريطانيين مشيرا الى انه واجه في عام 1971 صعوبات عسكرية ، لاسيما التهديد بالهجوم من تنزانيا ، وكما طلب امين من الحكومة البريطانية المساعدة في الحصول على معلومات تخص نوايا المعارضة من داخل تنزانيا ، وذكر امين انه وجد دولة صديقة جدا ساعدته في الحصول على هذه المعلومات ، وان تكلفة هذه المعلومات الى اوغندا بلغت 45 مليون شلن ، تم الاتفاق على ان تدفع في وقت لاحق (من المرجح ان هذه الدولة الصديقة هي اسرائيل بحسب اشارة الوثائق البريطانية) ، لكن بريطانيا لم تقدم لامين المساعدة التي كان ينتظرها⁽⁷⁶⁾ .



إذا كانت بريطانيا لم تقدم الدعم العسكري اللازم على النحو الذي اراده امين من حيث امداده بالاسلحة والمعدات الحربية ، فانها حاولت توجيه مساعداتها العسكرية لنظام امين عبر وسيلة اخرى هي التدريب ، ففي اوائل عام 1971 وافقت بريطانيا على طلب امين بتأسيس مدرسة للتدريب في اوغندا ، ولكن رفضت مطالب امين الخاصة بالحصول على الطائرات والسيارات المدرعة.⁽⁷⁷⁾

في الوقت نفسه كان لدى الرئيس امين بعد الانقلاب توقعات مبالغ فيها حول حجم المساعدات المالية والعسكرية التي يمكن ان تقدمها له اسرائيل وعلى الرغم من تقديم اسرائيل لمساعداتها في جميع المجالات تقريبا في اوغندا ، الا ان امين كان يريد من اسرائيل اكثر من ذلك بكثير ، اذ قدم العديد من الطلبات التي رفضتها اسرائيل ، مثل الحصول على طائرة فانتوم المقاتلة (Phantom) ، كما رفضت طلبه في الحصول على قرض بقيمة 10 ملايين جنيه استرليني⁽⁷⁸⁾ ، ومن ثم اتجه امين الى لندن واستقبل استقبالا حافلا وتناول الغداء مع ملكة بريطانيا ورئيس الوزراء ، وفي محادثاته مع المسؤولين البريطانيين طلب امين تزويده بالاسلحة ، لكنهم رفضوا منحه طائرات الفانتوم التي طلبها ، على الرغم من انهم وافقوا على تزويده ببعض الاسلحة الخفيفة ووعده بمنحة قدرها 10 ملايين جنيه استرليني ، وهكذا لم تنجح مساعي امين في ارتمائه باحضان تل ابيب ولندن للحصول على الدعم في صراعه مع تنزانيا واعادته الخارجيين ، الذين يريدون اسقاط نظامه ، وكان على امين ان يتجه الى جهات اخرى ، لكن الاتحاد السوفيتي من جانبه كان حذرا بشأن سياسات امين الموالية للغرب ، وانه من غير المحتمل ان يلتزموا في اقرب وقت بمساعدة نظام يحظى باهتمام كبير وترحاب لدى استقباله في العواصم الغربية ، ومع ذلك رأى امين ان اسرائيل وبريطانيا قد خذلاه بالفعل.⁽⁷⁹⁾

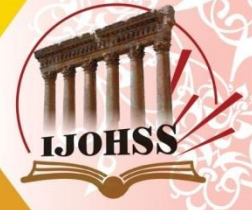
وكانت الواقعة التي اثارته غضب امين بعد ان رفضت بريطانيا مطالبه من المعدات العسكرية والطائرات الحربية ، هي رفض بريطانيا ارسال طائرة خاصة لنقله الى مؤتمر الكومنولث ، الذي كان مزمعا عقد في مدينة اوتوا في كندا عام 1973 ، فامر امين فريق التدريب البريطاني بالرحيل ، كما انه شن هجوما عنيفا ضد بريطانيا في مؤتمر رؤساء وحكومات الكومنولث المنعقد في اوتوا تحت رئاسة بريطانيا ، وقد اتهم امين بريطانيا في رسالة منه الى المؤتمر بممارسة السياسة العنصرية وارتكاب افعال من شأنها تقويض الاساس الذي يقوم عليه الكومنولث.⁽⁸⁰⁾

فضلا عن هذا طالبت بريطانيا عيدي امين بالحد من الانفاق العسكري بدلا من امداده بالمساعدات العسكرية التي كان يحتاجها ، فقد استشعرت بريطانيا ان هذا النظام يسير نحو مزيد من اعمال العنف تجاه المعارضة منذ البداية ، وهو الامر الذي اثار قلق الحكومة البريطانية خوفا من تصاعد حدة الانتقادات في الداخل والخارج لبريطانيا باعتبار انها قدمت الاعتراف الدولي لهذا النظام ، وكانت تراهن على نجاحه ، لذلك قررت الحكومة البريطانية عدم امداد هذا النظام بالمساعدات العسكرية ، لاسيما بعد الاخبار التي تداولت عن احداث القتل بالجملة لضباط الجيش من قبائل الاشولي واللانكي على يد رجال امين ، وسرعان ما تبين لبريطانيا ان شخصية امين المهرجة كانت تخفي وراها طاغية لا يرحم ، يقود حملات ابادة جماعية ، وسرعان ما انتشرت جرائم القتل للسكان المدنيين ، ولما تغيرت سياسة بريطانيا في مساعداتها لنظام امين في الوقت الذي لم يكن امين يمتلك مبالغ نقدية لشراء الاسلحة والمعدات العسكرية من بريطانيا واسرائيل.⁽⁸¹⁾

لما وجد امين ان بريطانيا والغرب لن يوفر له الاسلحة التي يحتاجها والمساعدات المالية ، فقد تحول الى العرب المسلمين ، الذين كانوا اقرب الحلفاء اليه ، والتفت اولاً الى الرئيس السادات الذي لم يستطع تلبية مطالب امين ، لانه كان في حالة حرب مع اسرائيل ، ومع ذلك كان السادات متعاطفا معه ، لاسيما وانه يحكم البلاد التي تحتوي على منابع النيل ، وبالتالي نصح امين بالتوجه الى الرئيس الليبي معمر القذافي.⁽⁸²⁾

على الفور زار امين ليبيا في شباط 1972 ، وتقول المصادر العربية ان القذافي وبخ امين لعلاقته مع اسرائيل ووعده بالمعونة على شرط ان يطرد الاسرائيليين من بلاده ، وبالفعل قرر امين بعد عودته الى اوغندا في 27 اذار الغاء جميع طلبات اوغندا من المعدات العسكرية من اسرائيل ، ودعا جميع الاسرائيليين الى مغادرة البلاد على الفور.⁽⁸³⁾

على هذا يرى الباحث ان المساعدة الدفاعية لها دور كبير ومؤثر في علاقة عيدي امين ببريطانيا ، فبينما كان الرئيس امين يسعى لتقوية جيشه وانظمته الدفاعية والحصول على اسلحة لهذا الغرض ، اذ به يفاجئ بالحكومة البريطانية تطالبه بالحد من الانفاق العسكري وانها لا تنوي مساعدته في هذا الاطار الا في حدود ضيقة جدا لا تفي باحتياجات امين الذي وصل الى الحكم عبر انقلاب عسكري ويحيط به كثير من الاعداء ، فضلا عن



المعارضة التي تجهز نفسها للانقراض عليه، ولذلك يرجح الباحث ان هذا الاختلاف بين الطرفين كان احد اسباب توتر العلاقات بينهما بالرغم من ان عيدي امين لم يصرح بهذا وتعامل مع الامر في البداية بشيء من الهدوء . وهكذا واجه عيدي امين التغيرات المفاجئة في موقف بريطانيا بان امن حاجته من المساعدة من الرئيس الليبي معمر القذافي كبديل للمساعدة القادمة من بريطانيا واسرائيل⁽⁸⁴⁾ ، وسرعان ما اتبع هذه الخطوة بطرد الإسرائيليين في اذار عام 1972 ، وهكذا كانت بوادر دخول اوغندا ضمن نفوذ الايديولوجية العربية ، وقد استدعى هذا من بريطانيا وقفة للتفكير⁽⁸⁵⁾.

من هنا يمكن القول ان امين كان على استعداد لان يكون صديقا حميما لكل من بريطانيا واسرائيل ، لكن عندما رفضنا مطالبه المبالغ فيها الخاصة بالمال والسلاح بدا يوجه انظاره نحو الجانب العربي ، الامر الذي يشير الى ان عيدي امين لما كان مجيئه الى السلطة عبر انقلاب عسكري ، فانه يبحث عن الدعم المالي والعسكري ، فضلا عن توفير الغطاء الخارجي لنظامه بغض النظر عن الاطراف التي تتعامل معها ، فالقضية بالنسبة له كانت البحث عن مصلحة نظامه وسبل ابقائه ، وليس تأييدا للغرب على حساب الجانب العربي المسلم او الجانب الافريقي ، ولا تأييدا للعرب وقضيتهم فيما بعد ، فالأمر برمته تحكمت فيه اعتبارات المصلحة التي جعلته يتأرجح بين جبهات هي على طرفي نقيض تماما ، وسعى في كل مرحلة لكسب جبهة موالية له ضد الاخرى حسب تداعيات الاموال ، والدليل على ذلك انه عندما كانت بريطانيا ومعها اسرائيل قد ساهمتا في وصوله الى السلطة ثم دعمها الدبلوماسي لنظامه والاعتراف بشرعيته ، كانت علاقته معهما قوية في الوقت الذي خسر فيه الجانبين العربي والافريقي ، وعندما لم يحظ امين بما يصبو اليه من مساعدة نظامه من بريطانيا واسرائيل انقلبت الامور راسا على عقب حيث ادار ظهره للغرب وبدأ يتقرب للانظمة العربية والافريقية ليشكل منها جبهة مؤيدة له بدلا من الدول الغربية والاحداث التالية ستكشف بوضوح ذلك.

المبحث الثالث: التوتر في العلاقات الاوغندية البريطانية (آب 1972 - 1979)

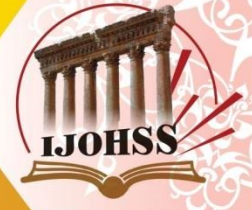
عندما بدأ الاختلاف واضحا بين احتياجات امين وبين ما كانت الحكومة البريطانية تنوي تقديمه له من مساعدات لم تكن تفي بحاجات النظام الاوغندي ، كان لا بد من وقوع الصدام والتوتر في العلاقات بين الطرفين ، وكان لهذا التوتر عدد من الاسباب نسوقها فيما يلي :

1. طرد الاسويين واثره في توتر العلاقات :

بدأ التغيير في سياسة بريطانيا تجاه اوغندا في آب 1972 عندما اعلن امين ان الله اعز اليه في الحلم بطرد الاسويين ، الذين يبلغ عددهم 70 الف اسويي ، ومن بين هؤلاء الاسويين كان هناك حوالي 30 الف اسويي يحملون جوازات سفر بريطانية ، ومن ثم اصدر امين قرارا بان جميع سكان البلاد من الاسويين عليهم ان يغادروا اوغندا في غضون تسعين يوما ، لانهم مخربين للاقتصاد الاوغندي⁽⁸⁶⁾.

لقد كان هذا العدد الكبير من الاسويين في اوغندا يسيطر على تجارة التجزئة بالكامل مع عدد قليل من الاوربيين الذين شاركوا الاسويين في السيطرة على تجارة الجملة والصناعة ، ومارس الاسويين لاسيما الهنود دورا في السيطرة على الثروة في كل من اوغندا وتنزانيا واستغلوا السكان الافارقة بلا رحمة ، واحتمى الكثير من هؤلاء الاسويين باستخدام جوازات سفر بريطانية ورفضوا الحصول على الجنسية الاوغندية⁽⁸⁷⁾ ، فقد حرص الاسويين على التمسك بالجنسية البريطانية على الرغم من ان الغالبية العظمى لم يكن لديها النية في الذهاب الى بريطانيا او ترك اعمالهم في شرق افريقيا ، ولكنهم كانوا يريدون من خلال تمسكهم بالجنسية البريطانية الحصول على مظلة اقتصادية بريطانية تضمن لهم الامن الاقتصادي داخل شرق افريقيا⁽⁸⁸⁾ ، كما كان الاسويون مطمأنين جدا لحملهم جوازات سفر بريطانية يمكنهم استخدامها وقت اي ازمة محتملة بالسفر الى بريطانيا ، وهي المسألة نفسها التي كانت تسبب ازعاجا لبريطانيا خوفا من اجتياح عدد كبير من هؤلاء الاسويين لبريطانيا⁽⁸⁹⁾.

بالنسبة لموقف بريطانيا من الاسويين في اوغندا بعد الاستقلال فيمكن القول انه حتى منتصف الستينيات فان الموقف لحاملي جوازات السفر البريطانية من اصل اسويي نادرا ما تمت مناقشة في بريطانيا ، ويرجع ذلك جزئيا الى ان هناك ثقة عامة في لندن ان النفوذ البريطاني ما زال يحكم سيطرته على الامور في الشرق الافريقي مدة ما بعد الاستقلال ، وكان دور القوات البريطانية في قمع تمرد عام 1964 قد عزز هذه الثقة بدلا من اضعافها ومع ذلك بمجرد ما بدأ الضغط من الوطنيين الافارقة لاحداث افرقة الجيش والمؤسسات الاقتصادية العامة اجبر الاسويين على ان يبدأوا في الرحيل الى بريطانيا باعداد كبيرة ، ومن هذه المرحلة تغير الوضع بسرعة حول



النقاش في بريطانيا ، واصبحت هجرة الملونين هي النقطة المحورية لنقاش الاحزاب والسياسيين في بريطانيا ، وحذر المحافظون من غزو بريطانيا من قبل الملونين.

كانت مشكلة الاسيويين انهم لا يتمتعون باي شعبية في نظر الافارقة ، لاسيما اصحاب المتاجر ، وكانوا مكروهين بشدة⁽⁹⁰⁾، فقد ضجر السكان الاصليون واصبحوا متعبين من العدد الكبير للاسيويين ومن عمليات الابتزاز والاستغلال التي تعرضوا لها على يد الاسيويين ، لذا فكرت اوغندا في محاربتهم⁽⁹¹⁾ ، وهو الامر الذي حاول امين استغلاله لصالحه لكسب التأييد الشعبي ، وبالفعل حظيت عملية طرد الاسيويين بشعبية كبيرة بين كثير من الاوغنديين ، ولاقى الثناء من بعض الزعماء الافارقة ولكن كانت بريطانيا على طرف نقيض ، فقد تسبب هذا الامر في صدمتها⁽⁹²⁾.

وقد علق امين على طرده للاسيويين : " بانها يريد معاقبة بريطانيا بشكل غير مباشر لانه البلد الذي يتوجه اليه الاسيويين "⁽⁹³⁾، كما اشار الى ان هدفه هو ارغام بريطانيا على عدم التدخل في شؤون اوغندا ، وذلك بعد ان لمس محاولات البريطانيين للتدخل في الشأن الاوغندي⁽⁹⁴⁾، فقد اتهم الشركة البريطانية - الامريكية للتبغ بالتخريب الاقتصادي⁽⁹⁵⁾، في حين نفت الحكومة البريطانية ذلك ، وطالبت السفارة البريطانية في كمبالا برفض هذه الادعاءات ، وذكرت ان الرئيس امين تذرع في قراره هذا الخاص بطرد الاسيويين بان البريطانيين تدخلوا في عمل بعض المؤسسات المالية الدولية ، وهو ما جعل من الصعب على اوغندا الحصول على تمويل للتنمية من هذه المؤسسات ، ولكن الوثائق البريطانية تشير الى انه ليس هناك اساس لهذه الادعاءات⁽⁹⁶⁾.

على اية حال فقد صدر قرار امين برحيل المواطنين الاسيويين في غضون تسعون يوما ، وتضمن القرار ايضا الغاء تصاريح الدخول وتأشيرات الإقامة لجميع الاشخاص ذوي الاصل الاسيوي ، الذين هم من مواطني بريطانيا والهند وباكستان وبنغلادش ، وقد صدر امر قضائي باعفاء بعض الاشخاص من هذه الاوامر وهم :

أ. الاشخاص الموظفين في الحكومة والتابعين لمنظمات دولية او منظمات شبه حكومية .
ب. المهنيون مثل المدرسين واصحاب المدارس والمحامين والممارسين الطبيين ومدققي الحسابات والمحاسبين والمساحين في مجال الصناعة واصحاب المؤسسات التجارية والصناعية والزراعية ومديري ومالكي البنوك وشركات التأمين.

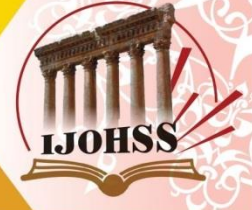
كانت بريطانيا ترى ان ما قام به امين من طرد للاسيويين هو بداية معركة كلامية تجاه بريطانيا ، وان على الحكومة البريطانية الا تسعى لحرب دعائية من هذا النوع ، وان كل ما يهم بريطانيا هو الحرص على سلامة البريطانيين ومستقبل ممتلكاتهم في اوغندا وان قرار امين قد اثار ضجة كبيرة على المستوى الداخلي البريطاني⁽⁹⁷⁾.

حاولت بريطانيا مواجهة الحرب الكلامية لامين بنفس الطريقة ، فبث التلفزيون البريطاني تقريراً سعت من خلاله الحكومة البريطانية توجيه اللوم لعدي امين امام الرأي العام العالمي ، وطلب المساعدة من دول العالم للمساهمة في اعادة توطين الاسيويين⁽⁹⁸⁾.

كان الطرد قاسياً جداً على الاسيويين ، ولكنه كان نتيجة طبيعية لحياة العزلة التي فرضها الاسيويين على انفسهم ، واحتكارهم للشؤون التجارية في مجتمع هم دخلاء عليه واستغلالهم للوطنيين الافارقة ، ولان بريطانيا هي من شجعت الاسيويين على الهجرة وميزت اولئك الاسيويين على الوطنيين الافارقة ، ولان هؤلاء الاسيويين يحملون جوازات سفر بريطانية ، ولان معظمهم هاجر من الهند البريطانية اصبحت المواجهة بين البريطانيين والحكومة الاوغندية لا مفر منها⁽⁹⁹⁾.

على الرغم من ذلك حاولت الحكومة البريطانية اتباع اسلوب دبلوماسي هادىء مع امين في البداية لتجاوز هذه المشكلة ، ولذلك ارسل الرئيس الوزراء البريطاني إدوارد هيث⁽¹⁰⁰⁾ (Edward Heath) رسالة الى امين في 8 آب عام 1972 اشار فيها الى ان الحكومة البريطانية لا تزال حريصة على استمرار علاقات الود والتعاون مع اوغندا اكثر من اي وقت مضى منذ تولي امين الحكم ، ولكن القرار الخامس بطرد حاملي جوازات السفر البريطانية من شأنه ان يسبب رد فعل قوي للغاية في بريطانيا ، وانه سيؤدي الى ضرر كبير في العلاقات بين البلدين⁽¹⁰¹⁾.

وقد شنت صحيفة الكارديان البريطانية هجوماً عنيفاً ضد الحكومة البريطانية واصفة الخطورة التي قام بها امين بطرد الاسيويين بانها لم تكن الا نتيجة للثقة الحمقاء التي وضعتها الحكومة البريطانية في هذا الرجل ، فضلاً عن انتقاد الكارديان للسياسة البريطانية التي ادت الى وقوع هذه الازمة ، لان الحكومة البريطانية سبق ان عرضت على الاسيويين الاوغنديين الجنسية البريطانية ، وان هذا التصرف من جانب الحكومة البريطانية بحسب



وصف الكارديان (حماقة وثقة زائدة) ، لان الحكومة البريطانية حاولت بهذا القرار استرضاء اللوبي العنصري بموجب قانون الكومنولث للهجرة عام 1968 ، وانه قانون غير مريح اذ يشير في افتتاحيته الى انه ينبغي الترحيب بالاسيويين كلاجئين من الاضطهاد ، وكانت النتيجة ان سياسة الحكومة البريطانية قد عرضت مستقبل بريطانيا للخطر كمجتمع متعدد الاعراف في حالة اذا استقبل الاسيويون كمواطنين بريطانيين ، وتابعت الكارديان هجومها مؤكدة على انه عندما اعلن امين قراره بطرد الاسيويين ، فان الحكومة البريطانية اعلنت ان امين عنصرها ، وقد يكون الامر كذلك لكن امين لديه كل الحق في فعل ما يراه الافضل لمصلحة شعبه (102)

وبدا الامر للحكومة البريطانية وكأنها تواجه رجلا مجنوناً وفي نفس الشهر توجه وزير الدولة لشؤون البيئة البريطاني الى اوغندا للحديث مع الرئيس امين في هذه المسألة ، ولكن امين رفض مقابلة الوزير وتذرع بانه كان مشغولاً كان ولكنه وافق اخيراً على مقابلته في 10 آب 1972 . (103)

وعند المقابلة وجه امين بعض الانتقادات لبريطانيا بانها تسببت ولا تزال تتسبب في تخريب الاقتصاد الاوغندي ، وقال امين ان قراره بابعاد الاسيويين جاء بناء على توصية من مجلس الدفاع الاوغندي ، ولن يكون هناك اي فنة مستثناة وانه سيطلب من الدول الصديقة بما فيها بريطانيا ارسال الاطباء والتقنين وغيرهم ليحلوا محل اولئك الذين سيتم ترحيلهم . (104)

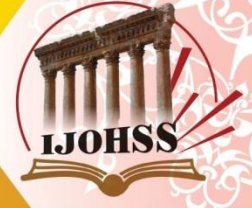
وحاول امين التأكيد على انه لا يزال ودياً مع بريطانيا ، ففي بعض التصريحات اشار الى ان بريطانيا من اعز الاصدقاء ، ولكنه لا يحب السياسة البريطانية ، واتهم وزير خارجية بريطانيا أليك دوغلاس هوم (105) Alec Douglas Home باستخدام الابتزاز الاقتصادي واتباع سلوك متعرج مهين ، لاسيما بعد ان طالب وزير خارجية بريطانيا الحكومة البريطانية بضرورة الغاء قرض العشرة ملايين جنيه استرليني (106) ، وقد استجاب رئيس الوزراء البريطاني لفكرة الغاء القرض وصرح بانه لا يرحب ان تتواصل المساعدات البريطانية لاوغندا في ظل هذه التصرفات التي لا تطاق من قبل امين على حد تعبيره . (107)

وزادت الضغوط البريطانية على امين في البداية من اجل اعادة النظر في سياسته تجاه الاسيويين ، ثم اتجهت هذه الضغوط لمحاولة تمديد الموعد النهائي لمغادرة الاسيويين (108) ، و اشار بعض الوزراء البريطانيين على الحكومة البريطانية الى ضرورة التخطيط على افتراض ان امين لن يسحب امر الطرد ويجب التركيز على محاولة الحصول على موافقة بتمديد الموعد النهائي ، وانه من الضروري تهدئة امين وتجنب تهديداته ، اذ انه يرفع شعارات ضد التخريب والحرب الاقتصادية لاسيما وان الوضع بات متفجراً . (109)

كان الموعد المحدد ب (90) يوماً لرحيل الاسيويين قد اثار كثيراً من المشاكل لدى الحكومة البريطانية ، لاسيما ما يتعلق بالنقل و ايجاد مكان للاسيويين وعملت الحكومة البريطانية على تجنب وضع الاسيويين في مخيمات سواء في اوغندا ام في بريطانيا ، واجرت اتصالات مع حكومة الهند وحكومات اخرى في شرق افريقيا للمساعدة في حل مشكلة اللاجئين الاسيويين ، وحاولت الحكومة البريطانية مد مدة الـ(90) يوماً الى عامين . (110) ومن ناحية اخرى حاول المسؤولون البريطانيون ان يحدوا من مسؤولياتهم تجاه عدد محدود ممن يشملهم قرار الطرد ، ولكن في نهاية الامر قبلت حكومة بريطانيا تحمل المسؤولية الكاملة عن الاسيويين من حاملي جوازات السفر البريطانية . (111)

كانت بريطانيا تتابع عن بعد موقف الدول الاسيوية من قضية طرد الاسيويين من شرق افريقيا ، وقد اثارت بعض تقارير الصحف الهندية قلق بريطانيا ، لان هذه التقارير اشارت الى ان الاسيويين حاملي جوازات السفر البريطانية الذين تم طردهم من اوغندا تقع مسؤوليتهم على عاتق الحكومة البريطانية ، وطرح الامر امام مجلس النواب الهندي ، ولكن ما جعل بريطانيا تشعر بشيء من الارتياح ان كثير من نواب البرلمان الهندي تعاطفوا مع اولئك الذين طردوا من شرق افريقيا ولا يجدون سبيلاً للعيش في بريطانيا ، وبغض النظر عن قدمهم من اوغندا او كينيا او تنزانيا ، فان بعض اعضاء البرلمان اقروا بحق الهنود المطرودين من شرق افريقيا في العودة الى الهند ، لذلك طالب بعض النواب باتاحة الفرصة امام اولئك الهنود للاختيار بين مشروع التوطين الذي تعدّه بريطانيا ، واما العودة للهند للاستقرار بها ، ولذلك ينبغي قبول كل من يريد العودة . (112)

في الوقت نفسه سعت الحكومة البريطانية لتشكيل ادارة خاصة لتجميع بيانات عن اصول وممتلكات المواطنين الاسيويين في اوغندا كخطوة اولى نحو اتخاذ اجراء رسمي للمطالبة بالتعويض من حكومة الرئيس امين ، ولهذا الغرض طالبت الحكومة البريطانية البريطانيين والاسيويين الذين صودرت ممتلكاتهم بالتوجه الى المفوضية البريطانية العليا في كمبالا لتسجيل ممتلكاتهم (113) ، و اشارت تقارير الى ان قيمة الممتلكات التي خلفها



المواطنون البريطانيون الذين طردوا من اوغندا غير معروفة على وجه الدقة ، ولكن تفاوتت التقديرات ما بين مائة مليون وخمسمائة مليون جنبيه استرليني⁽¹¹⁴⁾.

حاولت بريطانيا الحصول على قرار بتوجيه اللوم لاوغندا في الامم المتحدة ، ولكن وقفت مجموعة من الدول الافريقية امام هذا القرار ونجحت في منعه ، وايدت الدول الافريقية مبادرة شخصية من الرئيس الكونغولي موبوتو سيبي سيكو في محاولة لاقتناع امين بان لا يكون قاسيا على الاسويين الذين لم ينجحوا في مغادرة اوغندا قبل الموعد النهائي ، وان يمد لهم الرئيس امين هذا الموعد ، ولكن امين تنكر بعد ذلك لوعده لرئيس زائير بمد المدة لثلاثة اشهر اخرى .⁽¹¹⁵⁾

اصبحت لهجة بريطانيا اكثر شدة عندما قررت تجريد قرض العشرة ملايين استرليني على خلفية طرد امين للاسيويين ، وكان هذا القرض متفق عليه بين الحكومتين البريطانية والاوغندية ضمن مشروع المساعدة التقنية ، وفي 29 آب تجاهل امين الامر وصرح بانه مصمم على الحفاظ على العلاقات الودية القائمة بين اوغندا وبريطانيا العظمى والهند وباكستان وبنغلادش .⁽¹¹⁶⁾

اخذت بريطانيا تتعامل مع مسألة الطرد على انها امر لا مفر منه وبالتالي بدأت ترتب امورها لاستقبال اللاجئين الاسويين واعادة توطينهم ، وانشأت مجلس توطين الاسويين، وحاولت بكل الطرق لاجاد سبيل لتوطين من حاملي جوازات السفر البريطانية خارج بريطانيا ، وقد رتبت مع الولايات المتحدة الامريكية لتخفيف العبء عن بريطانيا في محاولة لاعادة توطين الاسويين خارج بريطانيا ، واعربت بريطانيا عن امتنانها للولايات المتحدة الامريكية ازاء عرضها تقديم مساعدة مالية كبيرة ، وان هناك بلدان اخرى على استعداد للمساعدة المالية .⁽¹¹⁷⁾

تشير الوثائق البريطانية الى ان الهند مثلت اكبر امل بالنسبة لبريطانيا لحل هذه المشكلة ، حيث سعى المفوض السامي البريطاني في نيودلهي للتقرب من الحكومة الهندية للوصول لاتفاق بشأن الترتيبات الخاصة بالاسويين ، على امل ان تستوعب الهند عدة الاف منهم ، ومن ناحية اخرى وافقت كندا على استيعاب ستة الاف اسويي ، وتم النظر في هذه الطلبات في كمبالا ، بينما عرض رئيس جمهورية مالواي استيعاب الف اسويي في بلاده .⁽¹¹⁸⁾ ولكن ما زاد الامر تعقيدا اغلاق كينيا وتنزانيا والهند وباكستان حدودهم امام هؤلاء المواطنين الاسويين ، وهو ما اضطر بريطانيا الى فتح مخيمات مؤقتة لهم في بريطانيا واطاليا والنمسا والولايات المتحدة الامريكية ، لاسيما بعد ان ساد شعور عام بان اوغندا كانت مذنبية في طرد الاسويين ومصادرة ممتلكاتهم وحرمانهم من استخدامها .⁽¹¹⁹⁾

وفي مقابل هذا اعلنت الحكومة البريطانية انها على استعداد لتحمل نفقات سفر هؤلاء الاسويين لحد يصل الى 750 جنبيه استرليني لكل اسرة ، وانها على استعداد ايضا لاتخاذ الترتيبات اللازمة مع الحكومة المضيفة للمساهمة في تغطية تكاليف برنامج اعادة التوطين .⁽¹²⁰⁾

كانت خطة بريطانيا لاعادة توطين الاسويين المنفيين من اوغندا جانب منها يتمثل في اعادة توطينهم في امريكا اللاتينية ودولها بعد الاتفاق مع حكومات هذه الدول ، ووضعت المعايير والشروط المالية لذلك ، وكانت هناك ردود ايجابية في هذا الشأن من قبل الارجنتين وكولومبيا والاكوادور والاروغواي ، لكنهم اشترطوا اعداد محدودة ، لذلك كان مستحيلا انهاء اجراءات قبول اعادة توطين الكثير من الاسويين مباشرة في امريكا اللاتينية في الوقت المحدد ، كما كانت هناك حالة من عدم الرضا بين الاسويين لتوطينهم على هذا النحو في امريكا اللاتينية ، ومن ثم فانهم كانوا يرغبون في الذهاب الى بريطانيا ، فسارعت الحكومة البريطانية من اجل توجيه نداء لحكومات اوربا بالمساعدة في هذه المسألة ، لاسيما وان المساهمة مثل التي قدمتها الولايات المتحدة الامريكية في هذا الخصوص انما هي مساهمة معقولة لايد من الاستفادة من مثيلاتها من المساعدات .⁽¹²¹⁾

كما اعلنت الحكومة البريطانية عن استعدادها لاتخاذ الترتيبات اللازمة مع الحكومات المعنية الراغبة في المساهمة في تكلفة برنامج اعادة توطين الاسويين في بلدانهم بعد ان طردوا من اوغندا ، وان هذه الاجراءات تتم بالتنسيق مع المنظمة الدولية للهجرة .⁽¹²²⁾

اتهمت الحكومة الاوغندية بريطانيا بانها تسير ببطء في اجراءات نقل وتهجير الاسويين ، وانها رفضت ترتيبات النقل الجوي ، وقال الاوغنديون ان اي من الاسويين البريطانيين⁽¹²³⁾ اذا لم يغادروا البلاد في موعد اقصاه 8 تشرين الثاني فسوف تعتقلهم قوات الامن ويتم وضعهم في معسكرات الجيش⁽¹²⁴⁾ ، وقد طلب الرئيس الاوغندي من المبعوث السامي البريطاني مغادرة اوغندا لحظة مغادرة اخر اسويي يحمل الجنسية البريطانية لها ، واتهمه بالعمل ضد مصلحة البلاد ، وحمله مسؤولية ابلاغ الصحف البريطانية ببعض التقارير غير الصحيحة ،

(125) ، ويبدو ان هذه المحاولة من قبل اوغندا كانت لاجبار بريطانيا على قبول المقترحات المالية الاوغندية لنقل الاسويين البريطانيين جوا .

كان اصرار اوغندا على تنفيذ القرار في الوقت المحدد محرجا نوعا ما للحكومة البريطانية وكذلك للاسويين ، الذين يشملهم قرار الطرد ، فالبعض لا يرغبون في العودة في ذلك التوقيت والبعض الاخر تاخر رجوعهم ، وقدمت الحكومة البريطانية المشورة للفنيين الجدد للبحث عن عمل اخر باستثناء بعض الاطباء المتعاقدين للتدريب في مستشفى ماكريري (126) ، وقد حذر احد المسؤولين البريطانيين عيدي امين في 15 ايلول 1972 مشيرا الى ان موقفه غير انساني تجاه الاسويين الذين يحملون جوازات سفر بريطانية ، وان هذا الامر قد يؤدي الى مراجعة كاملة للعلاقات البريطانية مع اوغندا . (127)

وكانت الحكومة الاوغندية قد صرحت بانها ستصدر بيانا يتضمن قائمة باسماء بعض الذين يمكن اعفائهم من امر الطرد في 13 ايلول 1972 لكن بريطانيا كانت لا تعلم شيئا عن اعداد الذين سيُشملهم هذا العفو ، وان كانت الحكومة البريطانية تتوقع ان هذه القائمة المعفو عنها ستضم المهنيين وشبه المهرة من الميكانيك والتقنيين. (128)

واجهت بريطانيا انتقادات كثيرة بشأن مسألة اعادة توطين اللاجئين الاسويين المطرودين من اوغندا ، اذ لم تحقق عملية اعادة التوطين النجاح المرجو منها ، وكتبت صحيفة الكارديان منتقدة اعادة التوطين ، وانتقدت اولئك الذين تم اختيارهم من قبل مجلس اعادة التوطين لادارة المخيمات ، وانه لا بد ان يكون هؤلاء الناس على خبرة ودراية للقيام بمثل هذا العمل . (129)

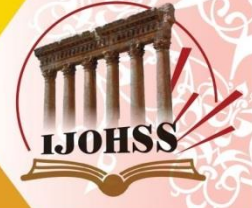
وعلى الرغم من هذا التوتر الواضح في العلاقات مع بريطانيا ، فان امين كان قد صرح في 4 ايلول 1972 بانه لا يريد قطع العلاقات الدبلوماسية مع بريطانيا ، على الرغم من انه لا يزال يعترف تلقين البريطانيين درسا لن ينسوه ابدا كي يتبعون سياسات سليمة (130) ، وفي اليوم التالي بث راديو كمبالا بيانا اتهم فيه الحكومة البريطانية بالتعاون مع الاسويين البريطانيين والاسرائيليين وبعض الدول الغربية الاخرى بالتخطيط لاغتيال امين ، وذلك قبل انقضاء الموعد النهائي لمغادرة الاسويين ، بهدف احداث نوع من الارباك في اوغندا لشغلها عن قضية طرد الاسويين ، ولكي تستطيع بريطانيا ايجاد فرصة في الوقت للتعامل مع تلك المشكلة.

وازاء ذلك اصدر الرئيس امين توجيهاته الملزمة بان جميع البريطانيين الذين يعملون في اوغندا يجب ان يكونوا تحت نظر الحكومة الاوغندية ويجب مراقبتهم ، لاسيما تحركات الضباط وضباط الصف البريطانيين الذين يتولون مهمة التدريب العسكري في مدرسة كنكا للمشاة ، ويبيغي ان تقدم تقارير دورية بشأنهم الى الرئيس الاوغندي ، وفي خضم هذه الاحداث اشارت صحيفة صنداي ميرور (Sunday Mirror) البريطانية الى ان القوات البريطانية يجب ان تكون مستعدة لحماية المواطنين البريطانيين في اوغندا. (131)

نتيجة لذلك لم تجد محاولات الاقتناع البريطانية مع عيدي امين للعدول عن قراره بطرد الاسويين مع نهاية الوقت المحدد لرحيلهم ، وفي ذلك التوقيت حاولت بريطانيا محاولة اخرى ، اذ ارسل رئيس الوزراء البريطاني رسالة الى عيدي امين في 11 تشرين الاول 1972 جاء فيها : " لقد وصلنا الان لنهاية الوقت المحدد لرحيل الاسويين من حاملي جوازات السفر البريطانية ، ونحن رتبنا لرحيل الجميع لكن عدد قليل الذي رحل حتى الان ، واعتقد انه سيكون من المفيد لو كنا قد فكرنا سويا - نحن وانت - في مستقبل العلاقات بين بلدينا" (132) ، وبرر رئيس الوزراء البريطاني مسالة قطع المساعدات المالية البريطانية لاوغندا مشيرا الى انه مع التكاليف الباهظة لاعادة توطين المطرودين اصبحت الحكومة البريطانية ملزمة بوقف تقديم المساعدات التنموية الى اوغندا ومع ذلك فان الحكومة البريطانية لم تتدخل في برامج المساعدة التقنية ولايزال لديها بشكل عام سعي نحو عدم قطع الصلات بين بريطانيا واوغندا . (133)

على الرغم من هذا كانت حكومة امين ماضية من دون توقف في اتمام اجراءات طرد الاسويين ، وقد وافقت الحكومة الاوغندية في تشرين الاول عام 1972 على قيام الامم المتحدة بتنظيم مسألة اصدار وثائق سفر طارئة للاسويين المطرودين من اوغندا . (134)

اما الاسويون فانهم حاولوا من جانبهم استصدار قرار يلزم امين باسترجاع ممتلكاتهم التي صودرت ، فقد تلقى رئيس وزراء الكومنولث في المؤتمر الذي عقد في اوتوا بكندا عام 1973 رسالة من الاشخاص الذين تم جلاؤهم من اوغندا ، وقد وجهت هذه الرسالة باسم رابطة الاشخاص الذين تم جلاؤهم من اوغندا (The Uganda Evacuees Association) ، وطالبوا في هذه الرسالة بالدعم لاسترداد اموالهم التي صادرها النظام الاوغندي ، والجدير بالذكر ان هذه الرابطة التي تمثل الاوغنديين الاسويين البريطانيين تم تشكيلها للعمل



من اجل استرداد الاموال المفقودة والضغط الدولي الدبلوماسي على الحكومة الاوغندية ، واقترحت الرسالة الموجهة الى مؤتمر الكومنولث ما يلي⁽¹³⁵⁾

1. ان اموال الحكومة الاوغندية وشركاتها في اي بلد من بلدان الكومنولث ينبغي ان يتم حضرها حتى تقوم الحكومة الاوغندية بتعويض الاشخاص الذين تم اجلاؤهم .

2. ان المواطنين البريطانيين الذين كانوا يعيشون في اوغندا ويمتلكون اموالا في كينيا وتنزانيا وزامبيا ينبغي اتاحة هذه الاموال لهم اينما كانوا .

3. ان يتم وقف مساعدات التنمية التي كانت تمنح الى اوغندا ويتم استخدام هذه المساعدات لتعويض الاشخاص الذين فقدوا اموالهم ، وقد شكلت الحكومة البريطانية لجنة للنظر في هذه المسألة .

لقد نتج عن هذه المطالبات اغلاق باب المساعدات والقروض في وجه اوغندا ، فقد جمدت الحكومة البريطانية جميع المساعدات الى اوغندا ، فضلا عن قرض العشرة مليون جنيه استرليني⁽¹³⁶⁾ ، هذا فضلا عن قيام اسرائيل بتجميد قرض اخر لاوغندا وهو ما مثل خطرا على اقتصاد اوغندا وجعل امين يستدعي المفوض السامي البريطاني في 4 كانون الثاني 1973 ويهدده بطرد جميع المواطنين البريطانيين من البلاد ، واكد عزمه على تأميم اكثر من 500 شركة اجنبية ، وبعد ذلك بثلاثة ايام تم تأميم 85 شركة بريطانية كانت مملوكة بالكامل لبريطانيا ، وكانت قيمة اموال هذه الشركات البريطانية تبلغ نحو ثلاثون مليون جنيه استرليني⁽¹³⁷⁾ .

وفيما يخص مسألة تعويضات طرد الاسويين من حاملي جوازات السفر البريطانية ، فقد قدرت الحكومة البريطانية اموال المواطنين الاسويين البريطانيين في اوغندا بـ (250) مليون استرليني ، لم يتم دفع اي شيء منها منذ طردهم ، على الرغم من التوصل الى تسوية بين الحكومة الاوغندية والهند في عام 1975 لتعويض عدد من الاسويين الذين جاءوا الى بريطانيا ، وبلغت قيمة هذا التعويض (128) الف جنيه استرليني⁽¹³⁸⁾ .

اما الحكومة البريطانية فانها لم تقترح دفع تعويضات للاسويين من حاملي الجنسية البريطانية من جانبها ، وانما اعطت الاولوية لدفع مبالغ لحكومات الدول النامية التي قبلت توطين الاسويين في اراضيها ، وذلك للمساهمة في تغطية تكاليف اعادة التوطين ، ولاسيما اقامة المخيمات المؤقتة وتوفير الغذاء والمأوى لمدة مؤقتة⁽¹³⁹⁾ ، وبدأت الحكومة البريطانية تقنع الرأي العام البريطاني بان مسألة التوطين ستكون اقل كلفة مما كانت تقدمه بريطانيا من مساعدات ، وفي احدى صفحاتها ادرجت صحيفة الكارديان البريطانية مقالا تحت عنوان بارز هو " مجلس اعادة التوطين ارخص من مساعدة اوغندا " (Resettlement Board Cheaper than Aid to Uganda) ويشير الى ان بريطانيا جمدت قرضا بقيمة عشرة ملايين استرليني وان مسألة اعادة التوطين تكلفت فقط حتى كانون الثاني 1974 ستة ملايين استرليني ، وذلك يصل الى استنتاج يفيد بان تكلفة اعادة التوطين ستكون اقل بكثير من تقديم المساعدة لنظام امين⁽¹⁴⁰⁾ .

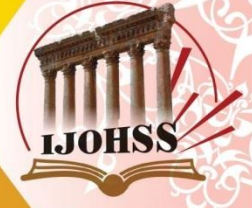
وقد توزع الاسويين الذين تم طردهم على عدد من البلدان ، وكان لبريطانيا النصيب الاكبر ، اذ استقبلت (27200) شخص في حين استقبلت الهند (4500) شخص ، وكندا (6000) شخص ، وكينيا (2500) شخص ، وباكستان (1000) شخص ، والمانيا الغربية (1000) شخص ، ومالاي (1000) شخص ، والولايات المتحدة الامريكية (1000) شخص ، واستراليا (500) شخص ، والسويد (300) شخص ، ونيوزلندا (200) شخص ، والنمسا (100) شخص ، وموريشيوس (100) شخص ، واستقبلت مخيمات اللاجئين (3600) شخص قبل اعادة توطينهم في بلدان اخرى⁽¹⁴¹⁾ .

هكذا كانت قضية طرد الاسويين اول صدام صريح بين بريطانيا ونظام عيدي امين ، وادى فشل تسوية هذه الازمة الى وصول العلاقات بين الطرفين الى طريق مسدود ، الامر الذي دفع كل طرف للتربص بالآخر فكانت حادثة الغزو التنزاني لاوغندا عام 1972 سببا لشك عيدي امين في وقوف بريطانيا خلف هذا الغزو لاثناء امين عن قرار طرد الاسويين ، واصبحت هذه الحادثة سببا اخر في توتر السياسة البريطانية تجاه اوغندا .

2. الغزو التنزاني لاوغندا في ايلول 1972 واثره في توتر السياسة البريطانية تجاه اوغندا .

كان الغزو التنزاني لاوغندا في ايلول 1972 حدثا فاصلا في سياسة بريطانيا تجاه اوغندا ، اذ اتهم امين بعض البريطانيين بالتورط في هذا الغزو ، في محاولة يائسة لوقف طرد الاسويين⁽¹⁴²⁾ ، وهو ما جعل رئيس الوزراء البريطاني يرسل رسالة الى عيدي امين في 11 تشرين الاول 1972 نفى فيها اتهامات عيدي امين لبريطانيا بالتخطيط لهذا الغزو⁽¹⁴³⁾ .

وترجع تفاصيل هذا الحادث الى انه في ايلول عام 1972 اعلن امين مهاجمة القوات التنزانية للجند الاوغنديين على الحدود ، وكان امين قد ادرك ان اوبوتي منذ وصوله الى المنفى في تنزانيا اخذ يخطط للانقلاب



ضده ، وبالفعل شنت قوة غازية من المنفيين في تنزانيا ، وكان نصفهم من الاعضاء السابقين في الجيش هجوما على اوغندا ، وتزامن هذا مع هجوم جوي على مطار عنيتيبي يوم 17 ايلول 1972 ، وكان الغزو يهدف الى السيطرة على العاصمة كمبالا على امل ان يحدث تمرد في جيش امين يساعد القوات الغازية ، ولكن هذا لم يحدث وفشلت هذه الغارة ، وكان من نتائج هذا الغزو حدوث تدهور سريع في علاقة اوغندا مع بريطانيا ، وتم القاء القبض على اكثر من 50 مواطناً بريطانياً في اوغندا في ذروة ازمة الغزو ، كما امر امين البعثة العسكرية البريطانية بمغادرة البلاد.⁽¹⁴⁴⁾

ابلغت وزيرة الدولة البريطانية للشؤون الخارجية والكونولت مجلس اللوردات في 18 ايلول 1972 ، ان بريطانيا اكدت للجانب الاوغندي انها ليست لها علاقة بمسألة الغزو التنزاني ، وان ضلوع بريطانيا في هذه المسألة مجرد ادعاءات لا اساس لها من الصحة ، وازافت ان الحكومة البريطانية ارسلت برسالة الى الحكومة الاوغندية تحملها المسؤولية الكاملة عن سلامة الرعايا البريطانيين في اوغندا ، وفي ذلك الوقت كانت الحكومة ترى انه يجب الامتناع عن القيام باي شيء قد يدفع امين ليكون اكثر تطرفاً ، وان اهم شيء هو الحفاظ على سلامة المواطنين البريطانيين المتبقين في اوغندا.⁽¹⁴⁵⁾

تبع امين هذه الاجراءات بان امر المندوب السامي البريطاني بمغادرة اوغندا مع اخر المغادرين الاسيويين ، وذلك بعد ان اتهمه بانه يقوم بعمل دعاية مغرضة ضد اوغندا ، وهو الامر الذي اثار غضب الحكومة البريطانية ، واستفسر رئيس الوزراء البريطاني في رسالته لعبيدي امين في 11 تشرين الاول 1972 ، عن سبب اتخاذ امين لهذا القرار الخاص بسحب المفوض السامي البريطاني في اوغندا ، وتساءل عن رؤية امين للمشاريع التعاونية المتبقية والصلوات مع بريطانيا ، و اشار الى ان الخبراء البريطانيين للمساعدة التقنية " تنتظرهم الكثير من الطلبات للاستفادة بخدماتهم ، واذا كنت لا تريد في اوغندا عليك فقط باخبارنا ، وعلى اي حال فان عقودهم ستنتهي خلال العامين المقبلين ، ويجب ان ابغكم ان الحكومة البريطانية ليست على استعداد للموافقة على تجديد عقودهم وفقاً للشروط الحالية ، ولذلك يجب زيادة رواتبهم اذا كنت تريد اكمال عمل هؤلاء الخبراء والحفاظ على العلاقات بيننا ، وسوف يكون هذا داعماً للصلوات فيما بيننا ، واقترح انه ينبغي ان تستعيد التمثيل الدبلوماسي على النحو السابق من خلال تعيين مفوض سامي بريطاني جديد ، واسمحو لي ان اعرف اذا كنتم توافقون على ذلك " ⁽¹⁴⁶⁾ ، كما امر في 16 تشرين الاول بطرد ثلاثة من اساتذة الجامعات البريطانية بسبب نشرهم شائعات عن وقوع اضطرابات اهلية وشيكة .⁽¹⁴⁷⁾

وبعد اعلان الحكومة البريطانية في بداية تشرين الثاني 1972 عن الغاء قرض 10 مليون استرليني لاوغندا ، صرح امين بان بريطانيا يمثلون خطراً على اوغندا⁽¹⁴⁸⁾ ، وانه يرغب في الاستغناء عن البيض تماماً ، وبعد ان جاهر امين بالعداء لبريطانيا اتجه لصدافة الولايات المتحدة الامريكية والمانيا الغربية ، املا في ان يستجيبا لمساعدته ، الا ان الولايات المتحدة الامريكية اوقفت مساعداتها لاوغندا باستثناء المساعدة التقنية ، وهكذا كان لقضيتي طرد الاسيويين والغزو التنزاني لاوغندا دورا كبيرا في توتر العلاقات بين بريطانيا وامين ، وظلت تداعيات هذين الحدثين تجذب العلاقات نحو مزيد من التوتر⁽¹⁴⁹⁾ ، هذا التوتر الذي كان له دلالات واضحة نشير اليها فيما يلي :

لقد بدأ امين يتخذ خطوات فعلية ضد المصالح الاقتصادية البريطانية في اوغندا ، ففي تشرين الثاني من العام نفسه اعلن عزمه على الاستيلاء على كل مزارع الشاي البريطاني ، ثم اتبع امين هذا الاجراء بتصريح ساخر ضد الحكومة البريطانية في كانون الاول ، اذ قال : " على بريطانيا الا تقلق منه فهو ليس لديه الوقت للقضاء على الامبريالية"⁽¹⁵⁰⁾ ، وكانت هذه بداية الحرب الكلامية التي قادها امين ضد بريطانيا .

كان من مؤشرات هذه الحرب ضد بريطانيا انه في مؤتمر الكومنولث في اوتاوا بكندا 1973 ، هاجم امين ممثل بريطانيا بعبارة شديدة اللهجة ، اذ صرح بان " بريطانيا تظهر الان وهي مجردة من اي مبادئ ، وان تجمع الكومنولث عليه ان يفقد الثقة في بريطانيا"⁽¹⁵¹⁾ ، واتهم امين بريطانيا بانها هي من انشأت لليهود وطناً في فلسطين معداً اياها السبب فيما تعانيه فلسطين والمنطقة.⁽¹⁵²⁾

كما اطلق امين في تشرين الاول 1973 حملة تهكمية باطلاق (صندوق لانقاذ بريطانيا في كمبالا) ، ووضح ان الغرض من هذا الصندوق هو " انقاذ ومساعدة سادتنا الاستعماريين السابقين من كارثة اقتصادية " ، وناشد الاوغنديين بضرورة المساهمة بسخاء قائلاً : " لقد ساعدنا على نحو الواجب مالياً ومادياً المناطق المنكوبة بالكوارث في جميع الانحاء المختلفة في العالم "⁽¹⁵³⁾ .

وشجع امين الاوغنديين على التبرع بالفواكه والخضروات لدعن صندوق انقاذ بريطانيا لمساعدة الحكومة البريطانية في حل مشاكلها الاقتصادية.⁽¹⁵⁴⁾

نتيجة لهذه الحملة الساخرة ضد الحكومة البريطانية اصبحت العلاقات البريطانية الاوغندية مجمدة تقريبا ، وطالب بعض النواب البريطانيين بطرد اوغندا من الكومنولث.⁽¹⁵⁵⁾

ولما اصبح التوتر في العلاقة البريطانية الاوغندية على هذا النحو بات كل طرف يشك في نوايا الاخر ، وكان العامل الديني احد الاسباب التي دفعت بريطانيا للشك في امين ، بوصفه حاكما مسلما بدأ يقدم دعمه للمسلمين في اوغندا ، وبضطهد بعض النصارى ، فضلا عن تلقيه الدعم من الدول العربية المسلمة ، وكان هذا الامر مهما في صياغة علاقة بريطانيا والغرب عامة بنظام عيدي امين ، ذلك انه دعم نفوذ وقوة المسلمين في اوغندا منذ وصوله الى الحكم ، الامر الذي ادى الى تدهور العلاقات بين نظامه والكنائس المسيحية ، وكانت هناك حادثة تؤكد مدى اهمية الجانب الديني في نفور وسخط بريطانيا والدول الغربية من عيدي امين وتعزيزه لقوة ونفوذ المسلمين في اوغندا ، ففي اجتماع ديني في مقر كتيبة سيمبا في مدينة مبارارا في اواخر تشرين الثاني 1972 تم تحويل (455) شخص الى الاسلام ، وصرح قائد الكتيبة في 9 كانون الثاني 1973 بان " العديد من الاوغنديين في الكتيبة اصبحوا من المسلمين ، لانهم وجدوا انه الدين الوحيد الصحيح " ، تزامن هذا مع تلقي نظام امين لعدد من التبرعات ، منها انه في 7 كانون الاول 1972 تبرعت ليبيا بـ(21) مليون شلن واعتبرتها منحة من الشعب الليبي لمساعدة المسلمين في اوغندا ، كما قدمت حكومات عربية اخرى مبالغ كبيرة ماثلة ، ومما زاد الامر سوءا سوء العلاقة بين امين والقادة والمسؤولين المسيحيين ، لاسيما خلال تشرين الثاني 1972 ، عندما قتل رئيس المحكمة العليا وهو شخص مسؤول من المسيحيين ، بسبب مزاعم امين بان الاساقفة والمسؤولين النصارى كانوا يحاولون التدخل في سياسته ، هذا فضلا عن ان امين اتخذ العديد من التدابير الجدية التي تقيد من حرية المنصرين بعد ان عد امين ان القيادات المسيحية تسعى لنشر البلبلة في البلاد ، وبالتالي عددها داعمة لموقف بريطانيا ضد الحكومة الاوغندية ، وشك في وجود تنسيق مشترك بين الحكومة البريطانية ورجال الدين المسيح لرعاية المصالح البريطانية على حساب اوغندا.⁽¹⁵⁶⁾

صدم البريطانيون من التقارير الصحفية المتواترة حول جرائم القتل التي يقوم بها امين ، ومنها اغتيال رئيس المحكمة العليا الاوغندية ، وكذلك نائب رئيس جامعة ماكيريري ، فضلا عن القبض على البعض واعدامهم علانية⁽¹⁵⁷⁾ ، كما ان الجالية البريطانية تعرضت لهجمات كلامية معادية بشكل متزايد من قبل امين ، الامر الذي استدعى مغادرة عدد كبير من البريطانيين ، اذ غادر حوالي ستة الاف شخص على الاقل من اصل سبعة الاف بريطاني بحلول شهر اذار عام 1974 ، وعلى وجه السرعة تدخلت بلدان اخرى لملىء الفراغ الذي تركته بريطانيا ، فاصبحت الولايات المتحدة الامريكية الشريك الرئيسي للتجارة في اوغندا ، وزودت ليبيا اوغندا بالمساعدات المالية والمصرفية ، في حين كانت البلدان الشيوعية حريصة في عامي 1974-1975 في الحصول على موطن قدم شرق افريقيا من خلال توفير التدريب لعدة مئات من الجيش الاوغندي ومجندي القوات الجوية في الاتحاد السوفيتي واوربا الشرقية ، واستمرت سياسة بريطانيا تجاه اوغندا بالمتوترة.⁽¹⁵⁸⁾

عندما انتشرت حرب العصابات ضد امين واسس يوري موسيفيني⁽¹⁵⁹⁾ جبهة سماها (جبهة الانقاذ الوطني) ، اتهم امين كلاً من بريطانيا واسرائيل بدعم هذه الجبهة وتوريد الاسلحة اليها ، وفي كانون الاول عام 1974 صرح امين بانه على الرغم من ما قدمته بريطانيا من الكثير في (الدعاية الخبيثة) عن اوغندا وعن شخصه ، الا ان نيته ان يكون وديا مع جميع الدول المحبة للسلام بما في ذلك بريطانيا ، وقال انه على الرغم من هذه الدعاية ، فان العديد من البريطانيين المخلصين لا يزالون اصدقاؤه ، واعترف امين بان الحكومة البريطانية تكرهه بسبب المشكلة التي وضعها امامها ، ويقصد مشكلة الاسويين ، وقال : " ان الحكومة البريطانية انفقت 300 مليون جنيه استرليني على الاسويين البريطانيين ، الذين طردوا من اوغندا " ⁽¹⁶⁰⁾ ، وقال ايضا : " انه لا توجد وظائف حتى الان لاولئك الاسويين في بريطانيا " ⁽¹⁶¹⁾ ، ونحن نعتقد ان هذا الرقم يحمل قدرا كبيرا من المبالغة في ذلك الوقت ، وهذا واضح للباحثين التاريخيين في تلك الحقبة لما تعانته بريطانيا من مشاكل اقتصادية⁽¹⁶²⁾.

واوضح امين ان البريطانيين لديهم الفرصة مثلهم مثل الأوربيين للعمل في اوغندا بشرط الا تكون لديهم سوء نية ، وأشار امين الى ان الدول الاوربية مثل ايطاليا واستراليا ويوغسلافيا ونيوزلندا لديها علاقات ممتازة مع اوغندا ، وكرر امين انه لم يحمل احقادا ضد بريطانيا ولا ضد الولايات المتحدة الامريكية ، وأشار انه تلقى



شخصيا العديد من الدورات العسكرية في بريطانيا ، وكانت اخر دورة عسكرية عام 1964 على يد المدربين في جامعة كيمبرلي .⁽¹⁶³⁾

استبدل أمين اسالييه الساخرة بطريقة اكثر تصالحية ، ففي عام 1974 اشار امين الى استعداده لمناقشة اصول الممتلكات البريطانية التي استولت عليها الحكومة الاوغندية ، ويمكن ان يعزى هذا التغيير في موقف امين الى الصعوبات التي واجهته في الحصول على القروض الخارجية ومساعدات الاغاثة ، فضلا عن الضغوط التي مورست عليه من قبل الدائنين ، الذين طالبوا بالدفع المسبق ، وهو الامر الذي يرجح انه دفع امين للتصريح بالتوصل الى تسوية مع لندن ، ومما يرجح هذا الامر ان دولا غربية ايدت محاولات بريطانيا للحصول على تعويض من اوغندا ، وناقش مسؤولون من المانيا الغربية وايطاليا وفرنسا هذا الامر مع المسؤولين الاوغنديين⁽¹⁶⁴⁾

على الرغم من ذلك التغيير النسبي في موقف امين ، الا ان بريطانيا ظلت على موقفها اذ لم تبد اي بوادر مصالحة مع نظام امين ، الامر الذي دفعه الى العودة لتصريحاته الناقد لبريطانيا من جديد ، ففي عام 1975 القى امين بيانا في الامم المتحدة ، امام الجمعية العمومية متحدئا باللغة الاوغندية ، وأشار الى انه لا يرغب بالتحدث باللغة اجنبية اخرى ، وقال : " كانت اوغندا خاضعة للابتزاز واعتداء الممنهج والحنق الاقتصادي والغدر على ايدي الامبرياليين " ، واتهم بريطانيا بابتزاز اوغندا في محاولة لصرف النظر عن مشاكلها في ايرلندا الشمالية ، ووصف امين بريطانيا بانها (امة منحطة) ، ووصف الولايات المتحدة الامريكية بانها (في ايدي الصهاينة) ، واعرب عن تأييده للامريكان السود ، ودعا الى طرد اسرائيل من الامم المتحدة ، وقد ادى خطاب امين الى مغادرة البريطانيين الجلسة فضلا عن الامريكان .⁽¹⁶⁵⁾

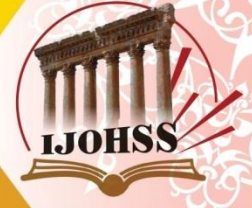
وادراكا من بعض المسؤولين الاوغنديين بان نظام امين لم يكن يسعى الا وراء مصلحته ، فان مثل هذه التصريحات المناهضة للامبريالية على المستوى الشكلي فقط جعلت واحدا من اولئك لمسؤولين ينتقد امين وتصريحاته ، فقد اشار وانومي كيبدي (Wanume Kibedi) وزير الخارجية الذي استقال من حكومة امين الى ان تصريحات امين التي استخدمها ضد الامبريالية لم تكن سوى شعارات جوفاء ، كان هدفها التموه على جرائم النظام ضد الشعب الاوغندي ، وعد كيبدي ان سياسة امين هذه " ستار من الدخان لاختفاء اخفاقاته السياسية والاقتصادية ، فضلا عن القمع الاجتماعي " .⁽¹⁶⁶⁾

من الواضح ان تصريحات امين تجاه بريطانيا شهدت نوعا من التخبط طوال عام 1975 ، ففي شباط حذر راديو كمبالا المملكة المتحدة ، ووجه انذارا لها بان الحكومة الاوغندية سوف تعمل ضد الجالية البريطانية ، التي لا تزال موجودة في اوغندا وقوامها (700) بريطاني ، وسوف يتم هذا ما لم تتوقف الحكومة البريطانية عن مواقفها المعادية لاوغندا ، فضلا عن سياستها لتسوية اوغندا ، ومخطط بريطانيا لاغتيال امين .

في 4 نيسان عام 1975 دعا امين الى استئناف العلاقات الودية مع بريطانيا ، كما انه قدم في 10 نيسان 1975 على بذل حكومته الترتيبات النهائية لتعويض المواطنين البريطانيين الاسويين في المقام الاول بالعملة الصعبة ، نتيجة لمصادرة ممتلكاتهم ، لكنه بعد اسبوع واحد فقط صرح بان قضية التعويضات قضية مغلقة ما لم يتم حضور رئيس الوزراء البريطاني شخصيا الى كمبالا لمناقشة الامر .⁽¹⁶⁷⁾

دخلت العلاقات البريطانية الاوغندية منحى جديد زاد حدة التوتر بين البلدين بسبب قضية دينس هيلز⁽¹⁶⁸⁾ (Dennis Hills) ، وهو محاضر بريطاني يعيش في اوغندا الف كتابا بعنوان القرع الابيض (The White Pumpkin) ، وصف فيه امين بانه طاغية القرية ، فامر امين باعتقاله في نيسان 1975 ، ثم اعلن حكم الاعدام ضد في 11 حزيران من العام نفسه ، وقد تسبب هذا الحدث في غضب شديد في الرأي العام البريطاني ، وردت الحكومة الاوغندية بانه ليس من حق بريطانيا الاعتراض بشأن هذه القضية ، وان اوغندا سوف تحاسب هيلز الذي خالف القوانين الاوغندية .⁽¹⁶⁹⁾

لقد تعرضت الحكومة البريطانية لانتقادات لاذعة ، اذ وجهت صحيفة الاوبزرفر (The Observer) البريطانية عدة تساؤلات للحكومة البريطانية ، ومن هذه التساؤلات هي : لماذا تركت وزارة الخارجية البريطانية المواطنين البريطانيين في اوغندا على نحو عرضتهم لصعوبات خطيرة مع عدم استطاعت الحكومة البريطانية تقديم المساعدة لمواطنيها في اوغندا ، لاسيما وان الاعراف الدبلوماسية العادية لم تعد تطبق في اوغندا ؟ ، كما اكدت الاوبزرفر على انه كان يجب على الحكومة البريطانية تعليق العلاقات الدبلوماسية مع اوغندا ، وتقديم المشورة لجميع مواطنيها بضرورة مغادرة اوغندا كما فعلت الولايات المتحدة الامريكية ، حتى لا تتعرض ارواح الابرياء للخطر ، على اساس ان البريطانيين المتبقين في اوغندا اصبحوا بمثابة رهائن في يد امين ، ولذلك يجب



على الحكومة البريطانية انتهاز هذه الحادثة لقطع العلاقات مع نظام امين ، وينبغي ان تعيد الحكومة البريطانية النظر في سياساتها.⁽¹⁷⁰⁾

وحاول امين الحصول على منافع سريعة من خلال مقابضة هيلز مقابل تسليم المنفيين السياسيين من اوغندا في بريطانيا ، فضلا عن وضع حد لما اطلق عليه (الدعاية الخبيثة) البريطانية ضد اوغندا ، وتجديد المعونة البريطانية واقناع دول اخرى لتجديد مساعداتها كذلك .⁽¹⁷¹⁾

ارسلت بريطانيا وفدا للمرافعة في قضية هيلز ، على راسهم مستر تشاندوس بلير⁽¹⁷²⁾ (Chandos Blair) ، ولكن هذا النهج اثبت عدم فعاليته ، اذ ارسل امين برقية مثيرة للسخرية الى ملكة بريطانيا ، نصفها وديا ، اذ قال فيها : " انا شخصيا لن انسى ابدأ العلاقات السابقة بين بلدينا " ، ونصف البرقية الاخر حمل تهديدا ، اذ قال : " اذا لم يأت وزير خارجية بريطانيا جيمس كالاهاان⁽¹⁷³⁾ بنفسه الى اوغندا في غضون العشرة ايام المقبلة سيتم تنفيذ حكم الاعدام رميا بالرصاص على التلال " .⁽¹⁷⁴⁾

سعى امين لاستغلال الازمة عن طريق مطالبته لبريطانيا بعدم التواطىء مع تنزانيا وكينيا وزامبيا واسرائيل للتخطيط لغزو اوغندا ، وهدد بالقاء القبض على المواطنين البريطانيين المتبقين في اوغندا ما لم تتوقف خطط الغزو ، وكانت ردة فعل ملكة بريطانيا ان ارسلت اثنين من كبار الضباط البريطانيين للتشاور مع امين لحل مشكلة هيلز ، كما دعت الملكة بعض الزعماء الافارقة للتوسط لدى امين والتدخل لحل الازمة ، واخيرا انتهت الازمة عندما صرح امين بانه سيكون مستعدا لحكم صديقه الجنرال موبوتو رئيس الكونغو ، وفي 9 حزيران 1975 اكد موبوتو ان وزير الخارجية البريطانية كالاهاان ذهب الى زائير ثم الى كمبالا لاتخاذ التدابير اللازمة لاطلاق سراح هيلز ، ولتنفيذ جانب من الاتفاق بان بريطانيا ستتفاوض مع اوغندا شريطة ان يقوم امين بتعويض المواطنين البريطانيين الاسويين عن خسائرهم جراء مصادرة ممتلكاتهم .⁽¹⁷⁵⁾

وفي 10 حزيران 1975 رجع كالاهاان الى بريطانيا برفقة هيلز ، الذي نشر كتابه في وقت لاحق مع حذف وصفه لامين بانه طاغية المدينة⁽¹⁷⁶⁾ ، وبهذا انتهت الازمة بعد ان اهان عيدي امين الحكومة البريطانية علنا ، عندما اجبر وزير الخارجية البريطاني جيمس كالاهاان للسفر الى كمبالا ليتوسط شخصيا في قضية دينيس هيلز⁽¹⁷⁷⁾ ، لكن كان للازمة دور في تهدئة الاجواء المشحونة بالسخط بين البلدين ، واعطت الحكومة البريطانية لاوغندا فرصة لاطهار رغبته الحقيقية في الوفاء بنيتها لفتح صفحة جديدة من العلاقات بعد زيارة كالاهاان لاوغندا .⁽¹⁷⁸⁾

تحسنت سياسة بريطانيا تجاه اوغندا بشكل ملحوظ منذ زيارة كالاهاان الى كمبالا ، اذ اصبح امين يتحلى بضبط النفس اكثر من اي وقت مضى ، ففي عام 1975 ارسل امين رسالة الى ملكة بريطانيا يطلب فيها زيارة بريطانيا ، ورسالة اخرى عبر فيها عن حبه لملكة بريطانيا ولشعبها ، وان اوغندا تثق بها وتحترمها كزعيم لبريطانيا العظمى ودول الكومنولث ، كما انه في تشرين الثاني من عام 1975 اقترح امين الدخول في مرحلة جديدة من المحادثات بشأن تعويض المواطنين البريطانيين ، واعربت الحكومة البريطانية عن املها في ان تستأنف المفاوضات بشأن التعويضات عن الممتلكات البريطانية المصادرة في اوغندا ، وانه اذا تمت التعويضات سيكون هناك تطور في العلاقات .⁽¹⁷⁹⁾

من هنا كانت زيارة كالاهاان الى اوغندا عام 1975 لحل مشكلة هيلز لها اثر واضح في تحسن العلاقات البريطانية الاوغندية واتجاهها نحو الهدوء نسبيا .

الخاتمة

كانت الحكومة الاوغندية بعد الاستقلال على دراية تامة بالاطماع البريطانية في اوغندا ، لكن الوضع السياسي بعد الاستقلال اجبرتها على التعامل مع بريطانيا ، وبعد ان ثبتت الحكومة الجديدة اقدامها واجهت هذه الاطماع الاستغلالية الواضحة ، فاعلنت اتجاهها نحو اليسار ووقعت اتفاقيات مع الاتحاد السوفيتي للحصول على الاسلحة ، ولم تقف بريطانيا مكتوفة الايدي امام هذا التحول الخطير في السياسة الاوغندية ، فبدأت تعمل للتخلص من هذه الحكومة وايجاد بديل لها ، فخطت بريطانيا مع الولايات المتحدة وبالتنسيق مع اسرائيل للقضاء على الحكومة ، وفعلت لها ما ارادت واوصلت الجنرال عيدي امين الى السلطة .

سارعت الولايات المتحدة الامريكية لملىء الفراغ البريطاني في الساحة الاوغندية فاصبحت الشريك التجاري الرئيس لاوغندا ، وكما اصبح لبيبا من اكبر الدول المساهمة بالمساعدات المالية والمصرفية ، في حين قدم الاتحاد السوفيتي الدعم العسكري لاوغندا من دون قيود ، ان توتر العلاقات الاوغندية البريطانية كان له اثره في

مسار علاقات اوغندا بالقوى الدولية ، بدليل تحول العلاقات الإسرائيلية الاوغندية الى العداء الصريح وكذلك الحال مع الولايات المتحدة ، لذا فان سياسة امين العدائية وحدث صفوف القوى الغربية ضد ، اذ عدته هذه القوى مهددا لمصالحها في اوغندا وشرقي افريقيا ، لذا توحدت جهودها للاطاحة بامين ، وقد حاول الاتحاد السوفيتي استثمار هذا التوتر فاخذ يمد اوغندا بالمساعدات العسكرية والاقتصادية ، وانشاء علاقات ودية مع نظام امين ، لكن في نهاية الامر تم الاطاحة بامين بعد فرض حصار اقتصادي عليه من قبل بريطانيا والدول الغربية واسرائيل .

الهوامش والمصادر

- 1 - احمد الزروق ، مشكلة الاندماج الوطني في اوغندا ، اطروحة دكتوراه غير منشورة ، معهد البحوث والدراسات الافريقية ، جامعة القاهرة ، 2006 ، ص177.
- 2- John Kiyaga – Nsubuga , , Political and Struggle for Control Uganda 1970-1990 . PHD .Department of Political Science , University of Toronto , Canad ,1995,P. 83.
- 3 - CIA . Reflection on the Uganda Coup Department of State February 2 , 1971.
- 4- John Kiyaga – Nsubuga , Op .Cit ,P. 82.
- 5 - Ibid ,P. 53.
- 6 - Ibid ,P. 82.
- 7- Phares Mutibwa Uganda Since Independence , A Story Unfulfilled Hopes , Hurst Company , London , 1972.,P. 65.
- 8 - نجوى امين الفوال ، النظم العسكرية في افريقيا (دراسة تطبيقية على اوغندا) ، رسالة ماجستير غير منشورة ، معهد البحوث والدراسات الافريقية ، جامعة القاهرة 1979 ، ص153.
- 9 - Hohn Kiyaga – Nsubuga , Op .Cit ,P. 83.
- 10- نجوى امين الفوال ، المصدر السابق ، ص157.
- 11 - Hohn Kiyaga – Nsubuga , Op .Cit ,P. 84.
- 12- نجوى امين الفوال ، المصدر السابق ، ص149.
- 13 - نجوى امين الفوال ، المصدر السابق ، ، ص150.
- 14 - المصدر نفسه ، ص151.
- 15- المصدر نفسه ، ص152.
- 16-Ali .A.Mazrui , Soldiers and Kinsmen in Uganda the Making of Military Ethnocracy sage publications , London , 1975.,P. 123.
- 17 - Philip Short , Amin's Uganda Transition , No .40 , December 1971.,P. 48.
- 18 -Obone A.E ,Coup in Uganda , Economic and Political weakly , Vol.6 , No .17 , April 24, 1971,P. 850.
- 19 - ينظر : جريدة الاهرام المصرية ، العدد 3466 ، 27 كانون الثاني 1971.
- 20- محمد حقي ، تحليل اخباري ، الاهرام ، العدد 3466 ، 27 كانون الثاني 1971 ، ص19.
- 21 - Sarah . B.Mason , The Uganda People's Defense Force Portraying Regional Strength While Perpetuation Internal Instability , Master of Arts in Liberal Studies , Faculty of the School of Continuing Studies , Georgetown University , Washington D.C,2010,P. 29 .
- 22 - جريدة الاهرام المصرية ، العدد 3466 ، 27 كانون الثاني ، 1971.
- 23- المصدر نفسه .
- 24 - جريدة الاهرام المصرية ، العدد 3466 ، 27 كانون الثاني ، 1971.
- 25 - Brett .E.A , Neutralizing the USA of force In Uganda , the Role of the Military in Politice , the Journal of Modern African studies , Vol.33, No 1 , Marsch . 1995.,p .138.
- 26- Ray Carina , Idi Amin and His British friends , New African , No 452 , June , 2006 ,P. 32.
- 27- Oliver Furley , Op .Cit . P. 276.
- 28- جريدة الاهرام المصرية ، العدد 3466 ، 27 كانون الثاني ، 1971.
- 29- FCO. 31/1023 , Unclassified . to Priority Kampala , Tel No . 81 , of 27/1 UK Press Summary , 26 , January 1971 .
- 30 - Ray Carina , Idi Amin and His British friends , New African , No 452 , June , 2006 , P.34.
- 31 - FCO. 31/ 1028 , From Peking , china , Unclassified , to priority FCO. , Tel No . 82 of 2 February , 1971.

- 32- Curthberth Adyang Onek , Modes of British Imperial control of Africa , A case Study of Uganda , circa 1890 -1990 , PHD , University of Connecticut , USA ,2009,P. 240.
- 33- Ray Carina , Op .Cit ,P. 35.
- 34- سيكوتوري يدعو القذافي لتأييد اعادة اوبوتي لاوغندا . ينظر : جريدة الاهرام المصرية ، العدد ، 10 شباط 1971.
- 35- Ray Carinal , Op .Cit ,P. 33.
- 36 - Ibid ,P. 34.
- 37 - FCO. 31/1023 , Report By Le Tocq (East African Department) , 1 February , 1971.
- 38 - FCO. 31/ 1023 , Secret , E.G.Le Tocq (East African Department) , 2 February , 1971.
- 39 - ولد جوزيف ديزي موبوتو في شمال غرب الكونغو في مدينة ليسالا أيام الاحتلال البلجيكي في 14 تشرين الاول. للمزيد من التفاصيل ينظر : شبكة المعلومات الدولية (الانترنت) : <https://ar.wikipedia.org>
- 40- FCO. 31/1028 , From FCO. Confidential , To Flosch Kampala , tel No , 161 of 4 February , 1971.
- 41 - Ray Carina , Op .Cit ,P. 33.
- 42 - Curthberth Adyanga , Onek , Op .Cit ,P.243.
- 43 - Ray Carina , Op .Cit ,P. 34.
- 44 - FCO. 31/ 1023 , Confidential Notes for secretary of state , The Situation in Uganda Cabinet on 28 Marchy 1971 , from the East African Department , 27 Jarwary , 1971.
- 45- CIA . Geneva for Ambassader ferguson , Uganda Coup , Department of United State , USA , January 27 , 1971.
- 46 - جيرى بي لانبير (Jerry P. Lanier) هو دبلوماسي أمريكي، ولد في 1948 في سانت لويس في الولايات المتحدة. للمزيد من التفاصيل ينظر : شبكة المعلومات الدولية (الانترنت) : <http://kampala.usembassy.gov/ambassador.html>
- 47 - الجيش يستولي على الحكم في اوغندا ، جريدة الاهرام ، العدد 3480 10 شباط 1971.
- 48- Dec Nzarwa katono , A History of Uganda – American Relations 1962-2002 , PHD , Maker ere University , 2009. ,P. 89.
- 49- Ibid ,P. 91.
- 50 - CIA . Uganda Coup , Telegram from Amdassador Ferguson , to SSecretary of Atate Priority , Department of State , 27 Jan , 1971 .
51. Ibid.
- 52- ولد في كانون الثاني 1933 ، جندي ومرترق ألماني شارك في حرب الجزائر والحرب الأهلية السودانية الأولى ، للمزيد من التفاصيل ينظر : رولف شتاينر و إيف جاي بيرجس ، المغامر الأخير ، ترجمة ستيف كوكس، لندن 1978 ، ص23 .
- 53- Michael .. F. Lofchie , the Uganda coup – class Aetion By the Militar , the Journal of modern African studies , Vol .10 , No ,1 , may , 1972..P. 35 ; Jahn Kiyaga – Nsubga , Op .Cit ,P. 85.
- 54- نجوى امين الفوال ، المصدر السابق ، ص166.
- 55- جريدة الاهرام ، العدد 3468 29 كانون الثاني ، 1971 .
- 56 - CIA . Uganda Coup Telegram From Ambassador Ferguson , To Secretary of state Priority , Department of state , 27 Jan , 1971.
- 57 - Joshua . b. Rubongoya , Regime Hegemony in Museveni's Uganda . Palgrave Macmillan , New York , 2007 ,P. 23.
- 58- Joshua B. Rubongoya , Regime Hegemony in Museveni's Uganda . Palgrave Macmillan , New York , 2007,P. 35.
- 59 - Delbert . W . Baker , from Exile to Prime Minister , Hew Samson kisekka , Achristian Physician , Washington , 1977,P. 75.
- 60 - Brett .E.A , Op .Cit ,P. 137.
- 61- احمد الزروق ،المصدر السابق ، ص193 ؛ ابراهيم نصر الدين ، المصدر السابق ، ص34.
- 62 - نجوى امين الفوال ، المصدر السابق ، ص176.
- 63 - احمد الزروق ، المصدر السابق ، ص194 .
- 64- Phares Mutibwa , Op .Cit ,P. 85..
- 65 - Thomas . P. Ofcansky , Ugands Tarnished Pearl of Africa , Westview Press , USA ,1996,P. 44.
- 66- ابراهيم احمد نصر الدين ، مشكلة الاندماج الوطني في اوغندا ، دار الكشاف ، القاهرة ، 2010 ، ص10.
- 67- CIA . The Situation in Uganda , Memorandum from Henry A. Kissinger to the President , the White House , Washington , 1 November , 1972.

68. African Contemporary Record , Uganda In Colin Legum (Editor) , Annual Survey and Documents , Volume 5 , 1971-1972 , Rex Collings , London , 1973, P. 246.
- 69- Yash Tandon , An Analysis of the foreign policy of African states , A case study I Uganda , In Kenneth Ingham (Editor) , Foreign Relations of African states , London , 1974 , P. 203.
- 70- Curthberth Adyanga onek , Op .Cit , 247.
- 71- Ibid ,P. 249.
- 72 - Brett . E.A , Op .Cit ,P. 138.
- 73- Curt berth Adyanga onek , Op .Cit ,P. 247.
- 74 - Oliver Furley , Britain from Uganda to Museveni , Blind Eye Diplomaey , kumar Rupesinghe , Conflict Resolution In Uganda , International Peace Research In stiute , Oslo ,1989,P. 277.
- 75- FCO. 59/ 806 , Lord Aldington Report , 5 Aprli , 1972 .
- 76 - FCO. 59/ 806 , Lord Aldington Report , 5 Aprli , 1972 .
- 77- James . H. Mittelman , op .cit , p. 185 ; Gutteridge William , Military Regimes in Africa , New York , 1975,P. 184.
- 78- Arya Oded , Israel Ugandan Relations In the time of Idi Amin, Jewish Political studies reviw 18: 13 -4 , Jerusalem center of Affairs , 2006 ,P. 70.
- 79 - Phares Mutibwa , Op .Cit,P. 92.
- 80- James . H. Mittlem, Op .Cit ,P. 184.
- 81- Oliver Furley , Op .Cit ,P. 277.
- 82- Phares Mutibwa , Op .Cit,P. 93.
- 83- Arye Oded , Israel – Ugandan Relations In The time of idi amin , Jewish Political Studies Review 18: 3-4 , Jerusalem Center of Affairs , Fall 2006 ,P. 72.
- 84 - Martin Walker , Uganda on Search of an African Perspective , the Guardian , January 19 , 1973 ,P. 4.
- 85 - Oliver Furley , op . cit . p . 278.
- 86 - New York Times , 20 August , 1972 ,P.13.
- 87 - Itsvan Bakony , The Jewish Fifth column In India , The library of Political Secrets , christion Defense League , Louisiana , 2010 ,P. 35.
- 88 - Ali .A . Mazrui , Op .Cit ,p .235.
- 89-Anirudha Gupta , Uganda Asians , Britain , India and the commonwealth , Africa Affairs , Vol . 73 , Issu 292 , Julay , 1974.
- 90 - Do. 201-13 , Uganda High commissioner's first Impressions , from D. W . Stather Hunt , British High commissioner In Uganda to the secretary of state for commonwealth the Relations , C.R. O . Ref Ega 23/ 3411 , No . 98m , 28 December 1962.
- 91- ارجعت احدى الوثائق البريطانية السبب في طرد الاسيويين من اوغندا الى ان موقف الاسيويين كان غير مستقر في شرق افريقيا منذ عام 1960 ، ولكن اعربت عن اقتناعها بان الطرد الجماعي للاسيويين من اوغندا لم يكن ليحدث لو كان الكاباكا والحزب السياسي من حوله ولم يتم تدميرها قصرها بانقلاب اوبوتي عام 1966 ، لاسيما وان الكاباكا كان يتمتع بدعم شعبي واسع ، وكان على اقتناع هو وحزبه – وهم قلائل – ان ثروات الاوروبيين والاسيويين لم تأخذ من الافارقة ، ولكن تم انمائها بواسطة هذه المجموعات . ينظر : FCO. 59/806 , Message from P.T.Bauer to keith , 4 September , 1972.
- 92 - Ibid.
- 93- Africa contemporary Record , Uganda , In Colin Legum (Editor) , Annual Survey and Documents , Vol.5 , 1972 -1973 , Rex colingse , London , 1973 ,P. 87 .
- 94-. African Contemporary Record , Uganda In Colin Legum , Behind the clown's mask , transition , No 75/ 76 , the Anniversary Hssue , Selections from transition , 1961 -1976 , 1976 ,P. 250.
- 95 - African Contemporary Record , Uganda In Colin Legum (Editor) , Annual Survey and Documents , Volume 5 , 1972-1973 , Rex Callings , London ,1973,P. 28.
- 96- FCO. 59/ 806 , Message From C.A.K cullimore (Financial Policy & Aid Dept.) to Mr. Wood (East African Department) 30 August , 1972.
- 97- FCO. 59/ 806 , Asian community In Uganda , To Immediate Certain Mission Tel No Guidance 212 of 31 August , 1972.
- 98- FCO. 31/1353 , Loan to Uganda , From Foreign and commonwealth secretary to prime Minister , 9 November , 1972 ; FCO. 59/ 806 , Foreign secret at and Uganda Asians , Verbatim Service 275/ 72 Thursday 31 August , 1972.

- 99- Anirudha Gupta , Op . Cit ,P. 85.
- 100- سياسي بريطاني من حزب المحافظين ، ولد 9 تموز 1916 ، تولى رئاسة الوزراء في بريطانيا من 19 حزيران 1970 إلى 4 اذار 1974، وكزعيم حزب المحافظين من 1965 إلى 1975 توفي في 17 تموز عام 2005، وكان واحداً من أربعة رؤساء وزراء بريطانيين لم يتزوجوا أبداً . للمزيد من التفاصيل ينظر : موسوعة بريطانيا ، شبكة المعلومات الدولية (الانترنت) :
<https://www.britannica.com/biography/Edward-Heath>
- 101- FCO. 59/ 806 , Message From Prime Minister to President Amin , 11 Augnst , 1972 .
- 102- Margolis Laurence . S, Uganda : A Foolish Trust the Guardian , 18 August , 1972 ,P.12.
- 103- Africa Contemporary Record , Uganda 1972- 1973 , Op .Cit ,P. 286.
- 104 - FCO. 59/ 806 , Mipt Mr . Rippon's Visit , 10 August , 1972.
- 105- سياسي بريطاني من حزب المحافظين ، ولد 2 تموز 1903 ، شغل منصب رئيس وزراء. للمزيد من التفاصيل ينظر : شبكة المعلومات الدولية (الانترنت): موسوعة بروكهوس :
<https://brockhaus.de/ecs/enzy/article/douglas-home-alexander-frederick>
- 106- FCO. 31/ 1353 , Loan to Uganda , from Alec Douglas Hom (Foreign and Commonwealth office) , to Prime Minister , 9 November , 1972.
- 107- FCO. 31/ 1353 , Loan to Uganda , from A.A.Acland , to East African Department , 7 November , 1972.
- 108- Africa Cotemporary Record 1972-1973 , Op .Cit . P. 286.
- 109-FCO. 59/ 806 , Mr. Rippon's Mission , From Dawbarn , to Flash FCO. Tel No . 396 of 14 Augst , 1972.
- 110 - FCO. 59/806, Miptmr Rippon's Visito 16 August 1972.
- 111 - Ibid .
- 112 - FCO. 59/ 806 , Delhi telegram no 73 , Uganda Asian of Indian Origin , To Priority FCO. Tel No . 2094 of 5 September 1972.
- 113 - Patrick Keatly , Whitehall to List Uganda Assets , the Guardian , December 21 , 1972 ,P. 2.
- 114- Martin Adeney , Asians Ivited to Register Assets Left in Uganda , The Guardian , September 1 , 1972 ,P. 6.
- 115 - Africa Contemporary Record , Uganda , 1972-1973 , Op .Cit ,P. 287.
- 116 - Africa Contemporary Record , Uganda , 1972-1973 , Op .Cit ,P. 288.
- 117 - Peter Col , Resettlement Board claeaper than Aid to Uganda , the Guardian , January 12 , 1974,P.5.
- 118- FCO. 59/806 ,Uganda Asians Icem , to Immediate Ukmis Geneva , Telegram No . 290 , 11 September ,1972.
- 119- Joanna Herbert , the British Uganda Asian Diaspora , Negotiating Belomgings , Cronem / Ahre Conference , Held At Queen Mary , University of London , 2009 ,P. 4.
- 120- FCO. 59/ 806 , Uganda and the world Bank , From Mr. D.M.Kerr (Financial Policy & Aid Department) , To Mr. Dawbarn , 23 October 1972.
- 121 - FCO. 59/ 806 , Uganda Asians – Icem , To Immediate FCO. Tel No . 471 of 21 September , 1971.
- 122 - FCO. 59/ 806 , Uganda Asians – Icem , Fceem , From J .G Wallace (East Department) to Mr. Marshall , 29 September , 1972.
- 123- ان الاسويين البريطانيين مصطلح يشمل جميع اولئك الذين كانوا من الرعايا البريطانيين سواء كانوا يحملون جوازات السفر البريطانية ام لا ، كانت الحكومة البريطانية تحاول القول بان الاسويين البريطانيين اولئك الذين يحملون جوازات السفر البريطانية والمسجلين في المفوضية العليا في كمبالا . للمزيد ينظر :
 John Fairhall , Uganda Ready to Round Up Asians , the Guardian 14 September , 1972.
- 124- Ibid.
- 125 - مجلة السياسة لدولية ، العدد تشرين الاول ، 1972 ، ص172 .
- 126- FCO. 59/ 806 , To Immediate Kampala Tel No Modern 340 of 4 October 1972.
- 127- Africen Contemporary Record , Uganda , 1971973 , Op .Cit ,P. 287.
- 128- FCO. 59/ 806 , Oganda Asians Icem to Immediate Ukmis Geneva , Telegram No . 290 , 11 September 1972.
- 129- Uganda Refugees Intimidate in UK , The Guardian , 2 . Jun , 1973.
- 130- African Contemporary Record , Uganda , 1972-1973 , Op .Cit ,P. 287.

- 131- John Fair hall , Amin warns Uganda of British Blot , To Assassinate Him , The Guardian , 6 . sep , 1972 ,P. 2.
- 132 - FCO. 59/ 806 , Message From Prime Minister to President Amin 11 October , 1972.
- 133- FCO. 59/ 806 , Message From Prime Minister to President Amin 11 October , 1972.
- 134 - Uganda Lets Un Issue Passports , The Guardian 23 October , 1972.
- 135- Asians Urge Uganda Freze , The Guardian 4 August , 1973,P. 5.
- 136 - Joanna R . Quinn , Ethnic conflict in Uganda ,P. 566.
- 137 - Fafael Jimenez , Op .Cit ,P. 33.
- 138 -Africa cantenporary Record , Uganda in colin legume (Editor) , Annual survey and Document , Vol , 5 , 1976-1977 , Rex callings , London , 1977 ,P. 380.
- 139 - FCO. 59/ 806 , Message from C.A.K Cullimore (Financial Policy of Aid Dept.) to Mr. A.B .Moore (central of Southern African Dept) , 11October , 1972.
- 140- Peter Cole , Op .Cit ,P. 5.
- 141 - Kasozi Abdo , The Social origins of Violence in Uganda 1964-1985 m Fountain Publishers , kampala , 1994. P. 87.
- 142- Roger Southall , Federalism and tligher Education in East Africa , East African Publishing House , Nairobi , Kenya , 1974,P. 99,P. 633.
- 143 - FCO. 59/ 806 , Message from prim Minister to President Amin , 11 October , 1972.
- 144- African Contemporary Record , Uganda , 1972-1973 , Op .Cit ,P. 275.
- 145- Uganda Denies Hounding , The Guardian , September 19 , 1972 ,P. 9.
- 146 - FCO. 59/ 806 , Message from Prime Minister to President Amin , 11 October , 1972.
- 147 - FCO. 59/ 806 , Message from Prime Minister to President Amin , 11 October , 1972.
- 148- African Contemporary Record , Uganda , 1972-1973 , Op .Cit ,P. 287.
- 149 - CIA . The Situation In Uganda Memorandum from Henry A. Kissinger to the President , The white House , Washington , November 1 , 1972.
- 150 - Jacobs L , Uganda's Second Republic , The First two Years , Africa Today . Vol . 20 , No 2 , 1973 ,P. 54.
- 151- James H. Mittelman , Op .Cit ,P. 185.
- 152 - Janathan Rollow , Uganda's Amin , An African leader , the Washington post , May ,1974.
- 153- James H. Mittelman , Op .Cit ,P. 186.
- 154 - Tomas . P. Ofeansky , Ugands Tarnished Pearl of Africa , Westview Press , USA ,1996 ,P. 45.
- 155 - Oliver Furley , Op .Cit ,P. 278.
- 156 - African Contemporary Record , Uganda , 1972- 1973 , Op .Cit ,P. 282.
- 157- Peter Woodward , Ambiguous Amin , African Affairs , vol.77 , No .307 , Aprile .1978-,P. 153.
- 158- Oliver Furley , Op .Cit ,P. 278 ;.
- 159 - معارض اوغندي نفي الى تنزانيا وشارك في العمليات العسكرية ضد عيدي امين ، وهو مؤسس جبهة الانقاذ الوطني عام 1972 . ينظر : <http://ar.Wikipedia.org/wiki/>
- 160 - FCO. 31/ 1788 , Gen Calls for Mutuality At copper Mine , Voice of Uganda , 17 December , 1974.
- 161-Ibid.
- 162-Ibid.
- 163 - Ibid.
- 164- James . H. Mittelman , Op .Cit ,P. 185.
- 165 - African Contemporary Record , Uganda in Colin Legum , Annual Survey and Documents , vol.8 , 1975-1976 , Rex collings , London , 1978 ,P. 348.
- 166- Wanume kibedi , the story continues , kibedi's open Letter to Amin , Transition , No 49 , 1975,P.29.
- 167 - African Contemporary Record , Uganda 1975-1976 , Op .Cit ,P. 368.
- 168 - دينيس سيسيل هيلز : ولد في 8 تشرين الثاني ، مؤلفاً ومعلماً ومسافراً ومغامراً بريطانياً ، التحق بكلية الملك إدوارد في برمنغهام قبل الذهاب إلى جامعة أكسفورد في عام 1932. للمزيد من التفاصيل ينظر : شبكة المعلومات الدولية (الانترنت) : https://en.wikipedia.org/wiki/Denis_Hills
- 169 - Uganda Rejects British Protest , The Guardian , May 31 , 1975 ,P. 3.
- 170- Uganda Britons , The Observer , June 15 , 1975 ,P. 10.

- 171 - Thomas .P. Ofcansky , Op .Cit ,P. 45.
- 172- ضابط كبير بالجيش البريطاني ، ولد في 25 شباط 1919 ، وتلقى تعليمه في مدرسة هارو والكلية العسكرية الملكية ، شارك في الحرب العالمية الثانية ، واصر في معسكر بادن فورتمبيرغ دونكيرك . للمزيد من التفاصيل ينظر : أوغندا: يجب أن يركع البريطانيون عند قدمي ، مجلة تايم ، 7 كانون الثاني 1975.
- 173- جيمس كالاهاان : سياسي بريطاني مواليد 27 اذار 1912 من حزب العمال البريطاني ،اصبح رئيسا لوزراء بريطانيا من 5 نيسان 1976 - 4 ايار 1979. للمزيد ينظر : <https://ar.wikipedia.org/wiki/>
- 174 - Oliver Furley , Op .Cit ,P. 278.
- 175- African Contemporary Record , Uganda 1975-1976 , Op .Cit ,P. 367.
- 176- Ibid , Op .Cit ,P. 368.
- 177 - John Kiyaga – Nsubuga , Op .Cit ,P. 117.
- 178- FCO. 31/ 1979 , Letter from Crosland to immediate Priority Certain Missions and Department Territories Anglo / Uganda Relations , 27 July 1976.
- 179- FCO. 31/1979 ,President Amin Message , from R.N. Dales to P.R.H . Wright (Private Secretary) , 5 December , 1975.